العنوان:	الآثار الثقافية للعولمة : حظوظ الخصوصيات الثقافية في بناء عولمة بديلة
المصدر:	عالم الفكر
الناشر:	المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
المؤلف الرئيسي:	أبو حلاوة، كريم
المجلد/العدد:	مج 29, ع 3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2001
الشهر:	مارس
الصفحات:	171 - 202
رقم MD:	135631
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex, EcoLink
مواضيع:	مجتمع المعلومات، الجوانب الثقافية، العولمة، الثقافة العربية، الفكر العربي، خصائص العولمة، المعرفة العلمية، التقدم العلمي، التحولات الإقتصادية، إقتصاد السوق، الثقافة الأمريكية، مخاطر العولمة، الصراعات الثقافية، الجوانب السلبية، الهوية الثقافية، الليبرالية الغربية، المجتمع المدني
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/135631



عالم الفكر
العدد 3 المجلد 29 يناير - مارس 2001

الآثار الثقافية للعولمة
حظوظ الخصوصيات الثقافية في بناء عولمة بديلة

د. كريم أبو حلاوة*

تفصح القراءة المتأنية لصيغ اشتغال ظاهرة العولمة «Globalization» وأشكال تداولها في الفضاء الثقافي العام عن مدى الاهتمام الذي حازته بوصفها ظاهرة نوعية وسيرورة لها قانونياتها وآليات اشتغالها، بما تفرزه من تأثيرات مرغوبة أو مستهجنة، ثم لكونها حدثا نوعيا ينبئ عن تغير بنيوي عميق أخذ يطال علاقة الشمال بالجنوب شعوبا ودولا وأفرادا.

وعلى رغم انقسام الآراء وتنافس الموقف إزاء العولمة، إلا أنها استقطبت اهتمام شرائح فكرية وفئات اجتماعية متعددة المشارب والتخصصات من اقتصاديين وساسة وعلماء اجتماع ومثقفين لا يرتبط بينهم سوى الاهتمام بجملة التغيرات النوعية المتلاحقة التي يشهدها العالم، في مستويات الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة، والتي تعدت نطاق القوميات وتجاوزت حدود الدول والأقاليم، وأخذت تؤثر في حياة الناس بنسب ودرجات متفاوتة بغض النظر عن الجغرافيا أو العرق أو اللغة.

وبسبب ترابط التغيرات التي تجري في إطار العولمة وما قد تتركه الإجراءات الاقتصادية من آثار على المجتمعات والدول، وكذلك ما يمكن أن تحمله الثورة التقنية من إمكانية الانتقال إلى مجتمع المعلومات، وما يترتب على تحول كهذا من آثار تشمل العمل وتنظيم الحياة والزمن، فإن الاكتفاء بتحليل العولمة من منظور اقتصادي أو اجتماعي أو تقني صرف، يبقى

* علم الاجتماع - جامعة تشرين - سوريا.

قاصرا عن الإحاطة بشموليتها، على رغم أنه ضروري لإضاءة أحد جوانبها وتوفير المعطيات اللازمة لفهم سيرورتها والعوامل الأساسية التي تسهم في تشكلها.

واعتمادا على منهج التحليل السوسيولوجي الثاوي في هذه الدراسة فإننا نسعى إلى رصد وتحليل العولمة وفق مجريات تطورها الفعلية، وما ينتج عنها من تأثيرات، وبما تمثله من تحديات، تطرح علينا تجاوز منطق قبولها أو رفضها، لأن مجموعة التفاعلات العالمية المصاحبة لها قد أصبحت وقائع فعلية، توجب علينا البحث الجاد في كيفية التعامل معها والتفكير النقدي في الاستراتيجيات والخطط التي نمتلكها، والتي ستحدد موقعنا في مجريات الحدث على ضوء أهدافنا وإمكانياتنا وسبل الاستفادة منها. أي أن تأثيرات العولمة، على رغم طابعها الكوني وما تملكه من طاقات، ليست قدرا محتوما يحدد مصيرنا فيما يجري سلفا، بل إن هذا المصير مرتبط إلى حد كبير بما سنعمل وكيف سنواجه، ولا يفيدنا في شيء تجاهل ما يجري أو رفضه انفعاليا، فلا موقعنا كعرب ولا أهدافنا المستقبلية تتيح لنا تجنب التفاعل مع ما يحدث على الساحة العالمية.

وإذا كانت بعض البحوث التي تناولت ظاهرة العولمة قد أشارت إلى جملة التناقضات التي تنطوي عليها العولمة الحالية، كالهيمنة على المؤسسات الاقتصادية الدولية، والتحكم في عمل مؤسسات الشرعية والقانون الدوليين، وأوضحت الآثار الخطرة لسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي، إلى جانب تدويل ونشر القيم الثقافية والعادات الاستهلاكية وأنماط السلوك على الطريقة الأمريكية، إذا كانت هذه الملامح والتناقضات هي ما يحكم وضع العولمة الراهنة، فإن الأمل في بناء عولمة بديلة ذات طابع إنساني في توجهها وذات نزوع ديمقراطي في التعامل مع ثقافات وشعوب الأمم الأخرى، يصبح أملا مشروعا يستحق من الجميع التفكير والعمل من أجل خلق الشروط لبناء العولمة المستقبلة البديلة.

تدلل المعطيات والإشكالات السابقة على مدى التعقيد الذي تنطوي عليه العولمة، ومن هنا تأتي صعوبة تقديم تعريف نهائي وشامل لها خصوصا وأنها لا تزال في طور التكون والتشكل علاوة على أن الميل العام الذي سيحكم تطورها مرهون بدخول لاعبين دوليين جدد عبر التحالفات القائمة والمحتملة. ومن هنا يصعب الركون إلى اختزال العولمة إلى أحد مكوناتها أو التركيز على بعض مظاهرها وتجلياتها بصورة انتقائية. فمقاربة العولمة من موقع المركز ومصالحه مختلفة إن لم تكن متناقضة مع تناولها من منظور ومصالح الأطراف. وهذا ما يقودنا إلى ملاحظة أن العولمة في جوهرها ليست نقل الإنتاج والتصنيع إلى الأطراف وتعميم الإنتاج على الصعيد العالمي كما يؤكد صادق جلال العظم بقوله إن العولمة هي «وصول نمط الإنتاج الرأسمالي، عند منتصف القرن تقريبا، إلى نقطة الانتقال من عالمية التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة

الإنتاج ذاتها[1]». على رغم أن هذه السمة واحدة من الخصائص المهمة التي تميز العولمة بالمعنى الاقتصادي.

كما أنها ليست مرادفا حرفيا للثورة العلمية التقنية التي يشهدها العالم المعاصر، على رغم أن خصائص التطور العلمي السريع، والثورات المعرفية في ميادين الاتصالات والمعلومات والهندسة الجينية والإلكترونات الدقيقة والذكاء الصناعي، هي ما يميز عصر العولمة عن كل العصور السالفة في التاريخ الإنساني على ما يرى السوسيولوجي الشهير «ألفين توفلر[2]».

وتفيض سيروة العولمة كما نشهد مفاعيلها على تدويل السلع على الصعيد العالمي، والتي بدأت منذ فترة طويلة، وهي بهذا المعنى قد مهدت لظهور العولمة، إلى جانب تدويل رؤوس الأموال وانتشار ظواهر التكيف الهيكلي والخصخصة المزدهرة في أيامنا، فهذه مجتمعة من صفات مراحل التوسع الرأسمالي السابقة على العولمة، لتصل إلى ولادة لاعبين/ فاعلين سياسيين واجتماعيين جدد على الساحة العالمية وفي طليعة هؤلاء المؤسسات الفوق قارية كالشركات المتعددة الجنسية وصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية كوريث لاتفاقيات «الغات» إلى جانب هيئات وتنظيمات المجتمع المدني على الصعيد العالمي (جماعات البيئة وحقوق الإنسان، منظمات نسوية وحقوقية وطبية، جماعات الضغط والمصالح... إلخ) هذا بالطبع إلى جانب أكثر أولئك الفاعلين رسوخا وهي الدولة الوطنية الحديثة.

فما هي مكونات وخصائص عصر العولمة الجوهرية، وما هي آثارها الاقتصادية والسياسية والثقافية خصوصا على مجتمعات الجنوب، وما هي سبل مواجهتها للوصول إلى عولمة بديلة؟

خصائص عصر العولمة

أولا: الانتقال لمجتمع المعلومات

يبزغ اليوم شكل جديد للتطور المجتمعي يعتمد في نمط سيطرته ونفوذه على المعرفة العلمية المتقدمة، وعلى كفاءة استخدام المعلومات في جميع مجالات الحياة، يتعاظم فيه دور صناعة المعلومات بوصفها الركيزة الأساسية في بناء الاقتصاديات الوطنية، وتتعزز من خلاله الأنشطة المعرفية لتتبوأ أكثر الأماكن حساسية وتأثيرا في منظومة الإنتاج الاجتماعي، وهو ما نطلق عليه اليوم مجتمع المعلومات الذي تطور من المجتمع الصناعي وتمايز عنه كثير من الوجوه.

فبينما اعتمد المجتمع الصناعي في مراحل تطوره الأولى على التجارة والميكانيك والفحم والحديد، وعلى قوة العمل الإنساني والإدارة الرأسمالية التي وظفت قوة الدولة العسكرية لتأمين تدفق المواد الأولية ولفتح الأسواق، وانتقل في مرحلة لاحقة للاعتماد على الطاقة الكهربائية والنفط والطاقة الذرية مستفيدا من منجزات الإدارة الحديثة والشركات الوطنية

المساهمة والعابرة للقومية والأحلاف العسكرية لتأمين أسواقه وموارده الأولية، فإن مجتمع المعلومات يعتمد أساسا على قوة العقل البشري والالكترونيات الرقمية والهندسة الحيوية وثورة الاتصالات والذكاء الصناعي، كما يتصف بظهور فاعلين جدد على الساحة الدولية كالشركات المتعددة الجنسية التي انتقل تأثيرها من المجال الاقتصادي إلى النطاق السياسي عبر توظيف ثقلها المالي والاقتصادي في صناعة القرار السياسي، الذي لم يعد قاصرا في الاعتبارات التي تحكمه على السلطات السياسية في الدولة الوطنية.

أما المستجدات التي رافقت ظهور مجتمع المعلومات كالانفجار المعرفي وتغير مفهوم الزمن وتسارعه، إلى جانب التقدم التكنولوجي وما ترتب عليه من اتساع الفضاء الجغرافي ليشمل جميع أنحاء المعمورة إلى جانب محاولات نشر الثقافة والقيم الأمريكية. فما هي إلا مظاهر للعولمة يمكنها أن تلقي مزيدا من الضوء على ما يجري وأن تساهم في تحليل معالمه القارة.

فالثورات المعرفية التي يعيشها العالم في الفيزياء والفلك وعلم الأحياء والطاقة لا تنفصل عن الاختراعات والتطبيقات التي ساهمت في تغيير وجه العالم. فمع اختراع المطبعة في بداية القرن السادس عشر كان إنتاج أوروبا لا يتجاوز ألف عنوان سنويا، في حين أصبح حوالى ألف عنوان يوميا، والتراكم المعرفي يتزايد اليوم بنسبة هندسية ويتضاعف كل ١٨ شهرا. وتشير الإحصاءات إلى أن ٩٠٪ من العلماء الذين أنجبتهم البشرية إلى الآن يعيشون بيننا اليوم ويتركز معظم هؤلاء العلماء في الدول المتقدمة، في حين أن ١٠٪ من مجمل علماء العالم فقط يعملون في البلدان النامية.

ويكمل التطور التكنولوجي التقدم العلمي وينجم عنه، كما يتوقع الكثيرون ظهور نتائج عميقة وبعيدة المدى نتيجة للطبيعة الاقتحامية والتحويلية للتكنولوجيا على مختلف الصعد وذلك من خلال ما تقدمه من سلع وخدمات أو بما تولده من حاجات جديدة. وغالبا ما تكون التكنولوجيا الأحدث أحسن أداء وأرخص سعرا، وأصغر حجما وأكثر تقدما وتعقيدا، كما أن المعارف اللازمة لإنتاجها تكون أكثر كثافة وتتطلب ارتقاء متزايدا بالقدرات البشرية والكفاءات في مختلف الميادين.

كما يتصف مجتمع المعلومات بتغيير جوهري في مفهوم الزمن ، فالتنافس في الوقت والتسارع وتقليص الفاصل الزمني بين الفكرة وتحقيقها الفعلي جعل من التطور المتسارع سمة بارزة في عصر العولمة.

فبعد أن كانت السرعة القصوى للإنسان مع اختراع الدولاب/ العجلة عام ٦٠٠ق.م حوالى ٢٠ كم /ساعة أصبحت مع اكتشاف الطاقة البخارية حوالى ١٠٠ كم/ ساعة، (قاطرات بخارية)، وعلى الكهرباء زادت إلى ٥٠٠ كم/ ساعة (قاطرات الوسادة المغناطيسية)، وبلغت في نهاية القرن العشرين إلى أكثر من ٥٠,٠٠٠ كم/ساعة. بالصواريخ[٣]. هذا بالإضافة إلى أن

نقل الصورة والصوت وجميع المعطيات إلى أي بقعة من العالم قد أصبح ممكنا عبر الأقمار الصناعية والبث الفضائي وبسرعة الضوء. أي أن عنصر الزمن قد أصبح لحظيا ومباشرا، وأصبح التنافس في الوقت لتقديم المنتجات وتوفير الخدمات، لايقل أهمية عن الجودة والكفاءة والمردود.

ثانيا: مجموعة تحولات اقتصادية وسيادة اقتصاد السوق

انعكست التطورات السابقة بشكل ملموس في الميدان الاقتصادي لكنها اكتسبت ديناميكية جديدة في عصر العولمة. صحيح أن المسألة بدأت مع الرأسمالية التجارية أو ما كان يسمى بالتجارة البعيدة التي أعقبت الكشوف الجغرافية الكبرى، وتطورت في عصر الثورة الصناعية والإنتاج الآلي وصولا إلى الاحتكارات الكبرى وتصدير رؤوس الأموال، لكننا اليوم وفي عصر العولمة أمام تغيرات نوعية يشهدها الاقتصاد العالمي تجد تعبيراتها في نشاط الشركات المتعددة الجنسية وفي اتفاقيات منظمة التجارة العالمية WTo وفي التكتلات الاقتصادية الكبرى كالاتحاد الأوروبي «والنافتا» NAFTA بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك، والآسيان ASEAN وغيرها. وما يلازمها من وسائل متطورة في السيطرة على الأموال والمدخرات عبر نظم التشغيل المالية والنقدية التي تتحكم في الأموال والأرصدة والبورصات والأسهم والسندات في البنوك وبيوت المال الكبرى، ولعل ما حدث في شرق آسيا في الآونة الأخيرة دول مثل كوريا واندونيسيا وسنغافورة وماليزيا وتايلاند نتيجة للمضاربات المالية وحدوث انهيار شديد في بورصات هذه الدول، وتراجع في معدلات نمو ناتجها المحلي وصادراتها، وامتداد الأمة لتشمل اليابان نفسها على رغم مناعتها الاقتصادية وقدراتها الصناعية الهائلة، يشكل مؤشرا جديدا وخطيرا على الفوضى التي تعيش في قلب النظام وعلى تعايش العشوائية والتحول المنظم جنبا إلى جنب في عصر العولمة المليء بالمتناقضات.

والعولمة في جانبها الاقتصادي تحيل على تحرير الأسواق وخصخصة الأصول والتوزيع الكوني للإنتاج المصنع عبر الاستثمار الأجنبي المباشر مما يشكل إعادة صياغة للتقسيم الدولي للعمل، ويرسم إشارات استفهام حول دور الدولة الحديثة وحول سيادتها المهددة وانكفائها عن أداء بعض وظائفها المتصلة بالرعاية الاجتماعية وتقلص مجالها السيادي نتيجة تدويل الإنتاج والنشاط الاقتصادي للشركات العابرة القومية والمؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية.

فلا يخفى التدخل السافر لصندوق النقد والبنك الدوليين في شؤون الدول الوطنية والضمانات التي تطلبها لضمانة فوائد القروض حتى لو أدى ذلك إلى تجويع غالبية مواطني تلك الدول عبر الشروط والنصائح والإملاءات التي تفرضها على هذه الدول بدءا مما يسمى بسياسات الانفتاح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي وتحرير السوق وصولا إلى التدخل في أسعار السلع الأساسية.

وليس من باب التهويل القول بأن التفاوت العالمي في توزيع الثروة، على مستوى الدول أو على مستوى الأشخاص، قد وصل إلى حد غير مسبوق، فالثورة التي يملكها نادي أصحاب البلايين «البالغ عددهم» ٤٥٠ عضوا تتجاوز الناتج الصافي المحلي للدول ذات الدخل المنخفض مجتمعة والتي تتضمن ٥٦٪ من سكان العالم (٤).

وتصل إيرادات الشركات الخمسمائة الكبرى العابرة للقومية إلى ١١,٤ تريليون دولار عام ١٩٩٥ وهي تساوي ٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول المذكورة في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ والبالغ ٢٥,٣ تريليون دولار (٥).

وتنشأ مع العولمة تناقضات جديدة بين رأس المال المعولم والعمل، ويتزايد بشكل ملحوظ عدد العاطلين عن العمل وخصوصا بين الفئات الأقل تأهيلا، وسيتعزز باستمرار استبدال الإنسان بالتوظيف الكثيف للتكنولوجيا. وتشير المعطيات المتوافرة حاليا إلى ميل شديد في تركز الثروة وتفاوت واسع في ملكيتها. ففي عالم اليوم يملك ٣٥٨ مليارديرا ثروة تفوق مجموع ما يملكه ٢,٥ مليار من البشر. وليس الوضع بأحسن حال على مستوى الدول، حيث تستحوذ ٢٠٪ من دول العالم على ٨٥٪ من الناتج العالمي وعلى ٨٤٪ من التجارة العالمية، ويمتلك سكان تلك الدول حوالي ٨٥٪ من المدخرات العالمية، أما على الصعيد الثقافي والفكري فالوضع أسوأ بكثير، حيث تملك الدول الصناعية المتقدمة ٩٧٪ من قيمة المنتجات الخاضعة لاتفاقية الحماية الفكرية وهي أحد البروتوكولات الملحقة بمنظمة التجارة العالمية (٦). أما لأولئك المتفائلين بمستقبل العولمة الحالية فيكفي التذكير بما جاء في تقرير الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٩ والذي جاء فيه أن ثروة أغنى ثلاثة رجال في العالم تتجاوز مجموع الناتج القومي لخمس وثلاثين دولة نامية بسكانها البالغ عددهم ٦٠٠ مليون نسمة. وأن عائدات الجريمة المنظمة تتجاوز ١٥٠٠ مليار دولار سنويا، وأن ٨٨٪ من مستخدمي شبكة الانترنت يعيشون في الغرب، وان الإعلام الأمريكي يحتكر ٧٠٪ من السوق الأوروبية و ٨٣٪ من سوق أمريكا اللاتينية (٧).

ثالثا: محاولات أمركة العالم

يرى بعض المفكرين أن العولمة كما تحدث وتمارس اليوم ليست إلا محاولة لنشر وتعميم القيم والثقافة الأمريكية وجعلها ثقافة عالمية. وذلك عبر الضخ المتزايد لمعطيات الصوت والصورة عبر أحدث وسائل الإعلام والاتصال إلى كل بيت في العالم بشكل فوري ومباشر. ولا تقتصر محاولات الأمركة على مضامين الرسائل الإعلامية الدائمة التدفق، بل تتعداها إلى التبشير بانتصار القيم المسماة أمريكية، وبأساليب وطرز الحياة الأمريكية بدءا بأنماط السلوك والملابس واللغة، وصولا إلى التبشير بالانتصار النهائي للقيم الليبرلية على سواها، والحديث عن نهاية التاريخ، بوصفه النتيجة النهائية التي أعقبت الحرب الباردة بما تحتويه من

تفوق لقدرات التكنولوجيا الأمريكية، ومن أفضلية للنظم والمؤسسات العالمية على الطراز الأمريكي وبما تنطوي عليه من تحديث وديمقراطية لابد وأن تعم، حسب منظري الليبرالية الجديدة، جميع دول العالم من خلال التمسك بمبادىء الرأسمالية التي تشكل غاية التطور العالمي وقدر جميع الشعوب والدول الأخرى.

واستنادا إلى الرؤية السابقة يبشر البعض بولادة «الإنسان العالمي» ومواطن «الانترنت» المندرج في مجتمع كوني واحد متحرر من انتماءاته اللغوية والقومية والثقافية والدينية والجغرافية... بالإضافة إلى عولمة السوق والمدينة والسياسة ثمة من يتحدث عن «عولمة الأنا» التي تحيل الهوية إلى أسطورة في عالم يستطيع أي إنسان فيه وعبر الشبكات الإلكترونية أن يصبح سائحا جوالا عبر كل الأمكنة دون أن يبرح مكانه، فالعولمة تخرق اليوم جدران «الهويات المغلقة» وتجعل الحديث عن «الإنسان العالمي» أمرا ممكنا[٨].

ويعتقد المتفائلون بأن الأمل في الوصول إلى مجتمع الوفرة والرخاء قد أصبح أكبر وأن «الزمن الذي يصبح فيه البشر شعبا واحدا قد أزف»[٩]. وأن حضارة الانترنت ستساوي بين البشر وستعمل على تشكيل مجتمع عالمي تسوده المساواة والعدالة وما إلى ذلك من التفاؤل والانبهار الذي يعقب كل تحول عميق ومرحلة جديدة في التاريخ.

ويبرر بعض أنصار العولمة العرب حماسهم بحاجة المجتمع العربي لتوطين التكنولوجيا، وتوسيع آفاق حرية التعبير، وللتدفق الحر للمعلومات، والتي لا تقل أهمية عن حاجته إلى إيجاد ضمانات دولية لتطبيق حقوق الإنسان والأقليات.. إلخ. ويذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك عندما يعتقد أن العولمة الراهنة وإن كانت تكشف عن ذروة من ذرا تطور النظام الرأسمالي، فإن التاريخ سيتجاوز هذه اللحظة، وسيكشف في المستقبل المنظور عن قدرة العولمة، وبغض النظر عن نشأتها الرأسمالية، على تجاوز شروط نشأتها لتصبح عملية كونية واسعة المدى تنتقل بالأمم والشعوب - غنيها وفقيرها- إلى آفاق عليا من التطور على مختلف الأصعدة. بل إن فيهم من يقول: «لقد أسرفنا في العالم العربي في الهجوم على العولمة قبل أن تصل، وحفرنا جميع المتاريس اللازمة للدفاع عن الهوية العربية، ضد جحافل الغزو الثقافي القادم، دون أن نسأل أنفسنا إن كانت تلك الهوية موجودة فعلا، أو نتأكد في حال وجودها، من أن العولمة قادمة لمحوها مع غيرها من الهويات المحلية في دول الأطراف لصالح مركز لا يقبل إلا أن يكون كل من في العالم على شاكلته. وقد حسمنا الموضوع على هذه الجبهة دون أن نترك أي هامش لاحتمال أن تكون العولمة نصيرا للتنوع الثقافي»[١٠]. ومع التفهم العميق للاحترازات السابقة ولما يمكن أن تحمله العولمة لنا من بعض الإيجابيات، لا نستطيع إلا أن نتساءل: هل استبقنا في العالم العربي وصول العولمة فعلا وأقمنا الاستحكامات اللازمة لمقاومة آثارها سلفا كما يوحي النص المقتبس أعلاه؟ وهل يشكل تجاهل مخاطر العولمة القائمة

والمحتملة موقفا حكيما من تلك المخاطر كما يوحي الخطاب السابق؟ هذا ما سنحاول تبنيه من خلال استعراض العولمة كما تبدت في ممارسات القوى المسيطرة عليها.

مخاطر العولمة

إذا كانت العولمة في جوهرها تعني أن يكون العالم مفتوحا كمجال حيوي اقتصادي وأمني وثقافي يتقاسمه الأغنياء والقادرون دولا وأفرادا وفق معايير السوق، فمن الطبيعي أن ينتج عن ذلك تبعات ومخاطر تتعدى المجال الاقتصادي إلى المجالات السياسية والثقافية المتصلة بالمجال السيادي والهوية وأنماط العيش والقيم.

ولا يعدم أي متابع نزيه لمجريات العلاقات الدولية ملاحظة خطر التدخل الأمريكي في شؤون الدول الأخرى مسخرة قرارات مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة لتنفيذ رغبتها في التفرد في قيادة العالم وبما يخدم مصالحها وأهدافها. ولعل ابتداع «حق التدخل» الذي تبرره الولايات المتحدة تحت ذريعة الأسباب السياسية تارة والإنسانية تاره أخرى، يعد سابقة خطيرة في هذا الميدان، سوغت أمريكا من خلالة اعتداءاتها العسكرية على الصومال والسودان والعراق وبررت به فرضها للعقوبات الاقتصادية على ليبيا والعراق وإيران وغيرها من الدول، بحجة مقاومة الإرهاب والحفاظ على السلام العالمي، وضمان تدفق الإمدادات البترولية حتى لو كان ثمن ذلك تجويع الشعوب، وموت الأطفال، وانتهاك السيادة الوطنية للدول، إذا كانت الغاية تحقيق المصالح الأمريكية أو الحفاظ عليها. ويكفي للوقوف على الممارسة النفعية للسياسة الأمريكية أن نعرف أن «لجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس» قررت تطبيق العقوبات الاقتصادية على السودان مع استثناء مادة الصمغ العربي، الذي ينفرد السودان بإنتاج ٨٠ - ٩٠٪ من الإنتاج العالمي له.

أما سياسة المعايير المزدوجة والإصرار على تطبيق قرارات الأمم المتحدة على طرف دون آخر وبشكل انتقائي واستفزازي ومتحيز فلم تعد خافية على أحد، لدرجة أن حلفاء أمريكا في معظمهم قد ضاقوا ذرعا بهذه المواقف وشعروا بالحرج الشديد من الاستهتار الأمريكي بالمجتمع الدولي ومؤسساته، والموقف المنقسم والمتناقض في الأمم المتحدة ومجلس الأمن إزاء الأزمة العراقية الأخيرة التي رافقت العملية المسماة ثعلب الصحراء إلى جانب ما حدث في كوسوفو خير دليل على الإصرار الأمريكي على التفرد بدور شرطي العالم وعلى الاستهتار حتى بشركائها وحلفائها إذا حاولوا تصور حلولا بديلة أو مغايرة.

والحقيقة أن شرعية وقانونية القرارات الصادرة عن مؤسسات المجتمع الدولي مثل مجلس الأمن والأمم المتحدة قد بدأت تهتز وتفقد مصداقيتها نتيجة تسخيرها لخدمة الأقوى وتطبيقها على طرف دون آخر، فإذا أضفنا إلى ذلك تزايد نشاط المافيات عبر القارية، والإتجار بجميع

أنواع الأسلحة والمخدرات، وما يرافقها من عمليات غسل الأموال، أدركنا مدى الحاجة إلى تطوير القانون الدولي ومؤسساته بما يستجيب لمعالجة هذه الظواهر المزمنة في زمن العولمة.

ثمة مخاطر اجتماعية ناجمة عن الإجراءات الاقتصادية والتقنية المرافقة للعولمة لا يمكن تجاهلها أو التقليل من شأنها. فحسب تقرير «التجارة والتنمية» الذي يصدره مؤتمر الأمم المتحدة «الاونكتاد UNCTAD» لعام ١٩٩٧، تباطأ النمو الاقتصادي العالمي بالمقارنة مع العصر الذهبي للنمو الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية، حتى منتصف السبعينات وذلك بسبب أخلاق «قوى السوق» وتفكيك القيود على السوق المحلية وفتحها للمنافسة العالمية. وزادت الفروق في دخل الفرد بين الدول السبع الأغنى إلى الدول السبع الأفقر من ١ ـ ٢٠ عام ١٩٦٥ إلى ١ـ ٣٩ عام ١٩٩٠. وصاحب زيادة التفاوت بين الدول استقطاب مماثل داخل الدول. ويعزو التقرير هذه التطورات السلبية إلى فعل قوى أطلقها «التحرير السريع» للاقتصاديات بشكل حابى فئات اجتماعية على غيرها في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وتقوى الشواهد على أن تباطؤ النمو، وتفاقم سوء التوزيع والازدياد المستمر للفئات الفقيرة وارتفاع معدلات البطالة إلى درجة غير مسبوقة، قد أصبحت من السمات الدائمة والمميزة للأوضاع الاجتماعية في العالم. ولعل مما يلفت النظر بشدة أن آثار إعادة الهيكلية الرأسمالية التي تطبقها معظم البلدان النامية في المجالات النقدية والمالية والاقتصادية والتنموية، وما يعضدها من برامج التكيف لم تنجح حتى الآن إلا في المجالين النقدي والمالي، وتتضاءل نجاحاتها في المجال الاقتصادي العام وتحقق أسوأ نتائجها وأكثرها سلبية في الميدان التنموي، مما يحدو بعض المحللين إلى الاعتقاد بأن النجاحات النقدية والمالية والتعديلات التي يتم إدخالها على الهيكل الاقتصادي هي الأسباب التي تؤدي إلى النتائج السلبية المرافقة لإعادة الهيكلة الرأسمالية على صعيد التنمية البشرية[١١].

هكذا يتضح أن حزمة المشاكل المطروحة في زمن العولمة لا تقتصر على الفقر والاستغلال وانعدام الأمن والبطالة، بل تتعداها إلى مشكلات من نوع مختلف لأنها أكثر شمولا وأقل قابلية للحل وفق الأطر المحلية او الوطنية أو الإقليمية المتاحة، فمشكلات البيئة والتلوث قد أصبحت من الهواجس العالمية سواء في آثارها أو في سبل معالجتها. كما طرحت مسألة وجود سلطة عمومية مستقلة عن المافيات الدولية وقادرة على ضمان سلطتها القانونية والقضائية على صعيد عالمي. هذا إلى جانب مخاطر انتشار الأوبئة والأمراض المعدية التي يصعب حصرها في مكان واحد أو محاربتها على صعيد مناطقي أو وطني[١٢].

الآثار الثقافية للعولمة

لعل أخطر النتائج المترتبة على العولمة ـ باعتراف معظم الباحثين ـ تلك المتصلة بمخاطر الاقتلاع الثقافي والخوف من فقدان الهوية لدى العديد من الشعوب والأمم والفئات الاجتماعية التي تزداد

هامشيتها وضياعها وتخضع لمخاطر الحروب الأهلية الكامنة والمتفجرة في أي مكان من العالم.

صحيح أن ما يحدث اليوم يشكل تغيرا هائلا تدخل معه البشرية في عصر المجال السمعي - البصري، والتواصل الفوري والمباشر، أي أن النمط التلفزيوني هو المسيطر كما لو أننا إزاء عالم افتراضي أثيري يتألف من الصور والإشارات والنصوص المرئية والمقروءة على الشاشات الإلكترونية الدائمة البث، بما بات يشكل تهديدا لمنظومات القيم والرموز وتغييرا في المرجعيات الوجودية وأنماط الحياة، حيث وجدت الثقافات الخاصة بالأمم والشعوب الأخرى نفسها عارية أمام تدفق الرسائل والعلامات التي تجوب العالم على مدار الساعة حاملة معها أبطالا ورموزا جديدة، أخذت تملأ مخيلة المشاهد بدءاً بعارضات الأزياء ونجوم الكرة، وصولا إلى رموز الفن والسينما والأعمال والألبسة والأطعمة وأنماط السلوك والمفردات اللغوية المتكررة. وصحيح أيضا أن مايحدث لا يمكن تجاهله ولا يجدي معه الموقف الانفعالي ومحاولات القفز فوقه، لكن من غير الصحيح اعتبار أن مايجري يعني تجاوز تعدد العوالم نحو عالم واحد ذي نمط موحد، كما يعتقد القائلون بانتصار نموذج كوني وحيد فالزمن الإلكتروني الذي يوحد الناس مكانيا في عصر العولمة، يتواجد جنبا إلى جنب مع الأزمنة التراثية والخبرات الحياتية التي لاتنتج سوى التباين والتفاوت، مما يعني وجود ثقافات تتفاعل وتتنافس وتتغير بفعل الاحتكاك والتبادل مع الثقافات الأخرى أو بفعل التطور الذاتي الناجم عن الديناميات الداخلية لكل ثقافة على حدة [١٣]. ومع أن قدرات العولمة الثقافية المدعومة بوسائل الاتصال الحديثة قد تمكنت من اختراق الحدود الثقافية انطلاقا من مراكز صناعة وترويج الثقافة السائدة ذات الطابع الغربي المؤمرك، وألغت إمكانيات التثاقف كخيار يعني الانفتاح الطوعي على المنظومات الثقافية عبر آليات التأثر والتأثير المتبادل، لصالح اكتساح واستباحة الفضاء الثقافي الذي يعزز قيم الغالب الثقافية ومثله ونظرياته على حسب قيم المغلوب ورؤيته للعالم، والمهدد دوما بالانزواء والاحتماء بحدود التراث أو التاريخ القومي، أو بالذوبان في خضم الثقافة السائدة والضياع في تيارها الجارف. أما الخيارات الواقعة خارج حدود الانعزال أو الذوبان فقد أصبحت أكثر صعوبة في ظل التهديد الذي تفرضه العولمة الثقافية المجحفة المزودة بتكنولوجيا الإخضاع الجديدة ممثلة بالتحالف بين الثقافة والتقنية، لفرض الغلب الحضاري وتسويغه، وكسر الممانعة الثقافية للشعوب الأخرى، واختزال غنى ثقافتها وعمقها الحضاري، إلى بعد فولكلوري يشهد على غربتها وأسطوريتها وانتسابها إلى متاحف التاريخ.

ما الجديد في الصراع الثقافي؟

كانت الثقافة ولا تزال أحد مظاهر الصراع بين الأمم والحضارات، وبينما اقتصرت الصراعات الثقافية ورؤى العالم في الماضي على التأثير والتأثر المتبادل عبر التجاور

الجغرافي والسفر والتجارة، ومن ثم عبر الحروب التي تفرض في نتيجتها ثقافة الغالب وطرائقه في العيش عبر آلية التقليد والمحاكاة التي أجاد العلامة «ابن خلدون» في تفسيرها، وبقيت العوامل العسكرية والاقتصادية القائمة على استعمال القوة المادية هي الحاسمة في إخضاع الآخرين وفرض شروط المنتصرين عليهم، نشهد اليوم تحولا جذريا في أدوات وتقنيات إدارة الصراع سببه التطور الذي نشهده في ميدان إنتاج المعارف والأفكار والرموز والقيم، أي أن الصراع الثقافي قد انتقل من كونه عاملا مساعدا ليصبح أبرز حقول الصراع المعاصرة. وما الحديث الذي يكثر ترديده اليوم عن «صدام الحضارات» كما قدمه «هنتغتون» وتحدث فيه عن خطر «الإسلام» أو «البوذية» على الغرب، وما قابله من ردود الفعل والمواقف المتشنجة، إنما المفهومة والمبررة، من الممارسات الغربية إلا مؤشرات على المكانة المهمة التي أخذ يتبوأها لرأس المال الرمزي بوصفه فعلا كفاحيا ينتج يوميا أدواته وأتباعه، وخصوصا في المناطق التي لم يفلح فيها الاستعمار التقليدي في الحصول على تسليم حضاري - ثقافي كاملين كما في اليابان والعالم العربي والصين والعديد من الدول الإسلامية ، وذلك بخلاف ما جرى في معظم أفريقيا وأمريكاالوسطى والجنوبية، فضلا عن أمريكا الشمالية، التي نجح فيها الاستعمار الانكلوساكسوني ومن ثم البرتغالي الاسباني والفرنسي، وتمكن من مسخ شخصيتها الحضارية وتوطين لغاته وثقافاته على حساب ثقافات سكان البلاد الأصليين.

ومع إدراكنا العميق لتلازم الإخضاع السياسي والاقتصادي مع الهيمنة الثقافية. حيث لا فاصل حقيقي في سيرورة العولمة بين متغيرات الاقتصاد والسياسة وبين الثقافة والقيم، إلا أننا نعتقد أن مفاعيل ثورة الاتصالات والضخ الإعلامي المتواصل المرافق لمجتمع المعلومات، قد جعل من محاولات الانغلاق والانكفاء الثقافي مجرد ردود فعل سلبية وغير فاعلة طالما بقي الواقع الراهن لعدم تكافؤ القوى قائما. ففي ظل استمرار التفاوت بين الشمال والجنوب يصبح الحديث عن إمكانية التثاقف والحوار بين الحضارات اسم بغير مسمى. فلم يعد التثاقف - في ظل غياب التكافؤ الراهن - يعني الاحتكاكات الحضارية الثقافية والاجتماعية التي تؤدي إلى الانتقال الحر للثقافة وإلى التفاعل بين الحضارات بحيث تؤدي إلى تقدمها وازدهارها، بل أصبح توصيفا لجملة من العمليات المفروضة وغير البريئة، وان تسترت بلبوس المدنية واستندت إلى مبادىء حرية انتقال الثقافات والأفكار، إذ إن هذه المبادىء نفسها هي التي تقول بالتنوع الثقافي وبحق جميع الشعوب والمجتمعات في التعبير عن ثقافاتها والحؤول دون ذوبانها في تيار الثقافة السائدة [١٤]، وهي نفسها أيضا التي تحاول اختزال التعددية الحضارية والغنى الذي تختزنه ثقافات العالم، إلى نمط استهلاكي وغربي مؤمرك ووحيد.

كيف يمكن مواجهة الآثار السلبية للعولمة؟

لقد بات واضحا أن أولى خطوات مواجهة الآثار السلبية للعولمة تكمن في تجنب الرفض الانفعالي أو القبول المجاني لأنهما لن يغيرا في حقيقة ما يجري ولن يقللا من خطورته. كما أن الاكتفاء بترديد مقولات الهيمنة أو الامبريالية، واعتبار العولمة صيغة لاشتغال الرأسمالية في عالم ما بعد الامبريالية، على رغم صحته، لم يعد يجدي نفعا. فظاهرة العولمة، وبما تنطوي عليه من ميكانزمات اقتصادية وتقنية وسياسية وإعلامية، قد بلغت من الرسوخ والصلابة حيث تصعب مواجهتها بشكل فعال عبر خطاب ايديولوجي فقد الكثير من بريقه النضالي ونقاط قوته السابقة نتيجة لبروز معطيات وعناصر جديدة في دائرة الصراع.

كما أن القول بأن العولمة الراهنة متحيزة ومهيمن عليها من قبل القوى العظمى وخصوصا أمريكا، لا يعدو كونه توصيفا لواقع الحال. وعليه فلا بد من دفع النقاش خطوة إضافية والتساؤل عن آفاق هذه العولمة، وهل هي قدر محتوم وخيار وحيد لا يمكن استبداله؟

يجدر التمييز في سيرورة العولمة بين كونها حركة موضوعية ومسيرة طبيعية وشاملة للتطور الاقتصادي والتجارة الدولية، اعتمادا على تعميم قانون القيمة على الصعيد العالمي، وما يلازمها وينتج عنها من حركات اجتماعية وتوجهات إنسانية (كحركة السلام وحقوق الإنسان، منظمات حماية البيئة وحماية الكوكب، التوجيهات الديمقراطية ومكافحة الفقر، احترام التنوع الثقافي وحوار الحضارات، الحفاظ على حقوق المرأة والطفل... إلخ) والتي تمثل الجانب الإيجابي المتفائل من حركة العولمة، وبين من يعتبر العولمة شرا لا بد من التصدي له بشتى الوسائل، وخطرا على المجتمع البشري يؤدي إلى ازدياد هائل في معدلات البطالة ورمي الناس إلى الشوارع، إلى جانب تدهور مستويات المعيشة، وانخفاض الأجور، وتقلص الخدمات الاجتماعية، وتراجع دولة الضمان والرعاية الاجتماعية وتحول وظيفة الدولة إلى مجرد «حراسة النظام» أو الفوضى العالمية الجديدة المتجسدة في هيمنة قوة أو دولة معينة، وتسويق قيم حياة وثقافة محددين، وتبرير المصالح السياسية والاقتصادية للشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات الاقتصادية الدولية وعلى حساب الأغلبية الساحقة من البشرية[١٥].

وما يستحق المقاومة والرفض فعلا هو هذا الجانب الهيمني الأحادي من العولمة، الذي يكرس التفاوت بين الشمال والجنوب، وبين الأغنياء والفقراء داخل المجتمع الواحد. ما يجدر تعريته هو الخطاب الأيديولوجي التبريري والدعائي الذي يرى في الرأسمالية الليبرالية تتويجا لمسيرة التاريخ الإنساني وغايته القصوى. ما يستحق الاستهجان هو المعايير المزدوجة وتسخير مؤسسات المجتمع الدولي لمصلحة الأقوى بعيدا عن معايير الحق والعدل ومبدأ التعامل بالمثل مع مختلف الأمم والشعوب.

ثمة ميل آخر شديد الخطورة تفصح عنه عملية العولمة الجارية اليوم. فبعد أن تلازمت الديمقراطية وحرية السوق كركنين قارين من أركان التطور الرأسمالي ولفترة طويلة، يبدو واضحا مع العولمة الراهنة أن ذلك التوازن قد أصبح مختلا لمصلحة السوق وعلى حساب الديمقراطية، «إذ إن مجتمعا يقوم على أسس ديمقراطية يضمن لنفسه الاستقرار، فقط حينما يشعر الناخبون ويلمسون أن حقوق الجميع تراعى وتؤخذ في الاعتبار، وليس حقوق المتفوقين اقتصاديا ومصالحهم فقط»[١٦] هذا إلى جانب القلق الجدي من تحول القوة الاقتصادية لليبرالية المتوحشة إلى سيطرة سياسية يصعب التنبؤ بنتائجها! وليس التدخل في الشؤون الداخلية للدول الذي تمارسه المؤسسات المالية والهادف إلى خفض الإنفاق الحكومي على الخدمات والرعاية الاجتماعية أو رفع الدعم عن السلع الأساسية، وخصخصة كل الخدمات وإزالة جميع التشريعات التي تعيق نشاط رأس المال الأجنبي، إلا نماذج من النتائج المحتملة لترجمة الطغيان الاقتصادي إلى طغيان سياسي، والذي يعني فيما يعنيه انكفاء دور الدولة وتهديد السيادة الوطنية لصالح حكومة الظل العالمية المتخفية وراء إملاءات البنك الدولي والشركات متعددة الجنسية ونادي السبعة الكبار!

ولا يقل عما سبق الخطر الاجتماعي الناجم عن انتصار تيار العولمة التي لن تحتاج سوى كفاءات وجهود نخبة لا تتعدى ٢٠٪ من البشر حسب تقديرات بعض الباحثين، مع توظيف كثيف للتكنولوجيا لتواصل تحقيق غاياتها في المزيد من الربح والمزيد من السيطرة، في حين يلقي بالكتلة الكبرى المؤلفة من ٨٠ ٪ من السكان إلى قارعة الطريق يعانون البطالة والعوز المادي والروحي[١٧]، ويتحول قسم كبير منهم إلى فقراء يستحقون العون والمساعدة على طريقة برامج الإعانة أو عبر التبرعات والهبات من أصحاب النوايا الطيبة والمحسنين متعددي الدوافع والأهداف. وأميل إلى الجزم بأن الوجه الآخر من هذه القضية أكثر مأساوية وينطوي على إشكالية قيمية وثقافية كبرى. فبعد أن كان العمل الإنساني ومنذ فجر الحضارة تعبيرا عن قيمة الإنسان ورمزا لمعنى وجوده، وبعد أن تأصلت أخلاقيات العمل وأصبحت جزءا من الوجدان وأحد مقومات الشخصية الإنسانية المزدهرة، يصبح معظم البشر، فجأة، خارج علاقات العمل منفصلين عن جدواه وغايته، مبعدين إلى خارج حدود الفاعلية والتأثير وفي بحث متواصل عن المعنى في مجتمع وثقافة «اللاعمل» وكأن اليوتوبيا التي حلم بها الفلاسفة عن عالم خال من الضرورة، تتحقق في زمن العولمة ولكن بصورة مقلوبة ومأساوية تفوق معاناة «سيزيف» المبتلى بعمل شاق بلا غاية، بأنها معاناة بلا عمل ولا غاية!!

الاستراتيجية الغائبة وعناصر المواجهة

يجدر التوضيح بأن بناء عناصر ومقومات مواجهة العولمة لا تهدف إلى الوقوف في وجه التحولات الكبرى والتغيرات الحاسمة التي يشهدها العالم على أكثر من صعيد، فهذا ضرب

من الوهم وانقلاب على منطق التطور التراكمي والطفروي للتاريخ. فالمقصود من امتلاك تلك المقومات والعناصر تشكيل مكونات لصياغة رؤية استراتيجية تمكن العرب، وبالتالي شعوب الجنوب المتضررة من توجهات العولمة الحالية، من تخفيف الآثار السلبية والتفاعلات غير المرغوبة المصاحبة للعولمة، وإتاحة الفرصة للعمل على إيجاد عولمة بديلة أكثر إنصافا تمكن جميع الأمم والشعوب من صياغة مستقبلها والمشاركة في صنع مصير العالم. ولا أظن أن هذا المطلب وهمي أو مستحيل. إذ يبين تأمل الأحداث أن ضروب المقاومة ومؤشرات الرفض بدأت تتخلق في غير مكان وعلى أكثر من مستوى وصيغة في العالم أجمع وإليكم بعض الأمثلة.

فعلى صعيد البحث النظري، ثمة اعتراضات عديدة ووجيهة على العولمة تنطلق من واقع أن العولمة الحالية متحيزة ومهيمن عليها من القوى الكبرى وخصوصا أمريكا. يشير الباحث الفرنسي «مارك اوجيه» في كتابه «حرب السلام» إلى غزو الصور الذي صار يغطي الأرض كلها، بأنه «غزو يشنه نمط جديد من الخيال الذي يعصف بالحياة الاجتماعية، يصيبها بالعدوى ويخترقها إلى حد أنه يجعلنا نشك فيها، في واقعها وفي معناها وفي المقولات الخاصة بالذات والآخر التي تتولى تكوينها وتعريفها». وينبه وزير الخارجية الكندية السابق «فولكنر» إلى أحد أبعاد الهيمنة المنفردة للولايات المتحدة على العالم بقوله: «لئن كان الاحتكار أمرا سيئا في صناعة استهلاكية، فإنه أسوأ إلى أقصى درجة في صناعة الثقافة، حيث لا يقتصر الأمر على تثبيت الأسعار، وإنما تثبيت الأفكار أيضا»[١٨].

ولا يتوقف الأمر عند آراء الباحثين الأفراد، بل يتعداه إلى سياسات الدول المتقدمة التي أدركت خطورة الاستفراد والهيمنة على مقدرات العالم وثقافاته، ففي فرنسا، هناك إجماع على اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بحماية اللغة والثقافة الفرنسيتين من التأثير الأمريكي، ومنها إصدار قانون يلزم محطات البث التلفزيونية بألاّ تزيد نسبة البرامج الأجنبية من إجمالي البث عن ٣٠٪، وفي اتفاقية التبادل التجاري الحر بين أمريكا وكندا، فرضت الحكومة الكندية على الإدارة الأمريكية استثناء كل الصناعات الثقافية والإعلامية من الاتفاق المذكور[١٩].

ولم تكن دول عدم الانحياز أقل تخوفا من مفاعيل العولمة وآثارها. فقد ورد في البيان الختامي لمنظمة دول عدم الانحياز «أن العولمة تشكل تهديدا خطيرا للحريات التي اكتسبت حديثا ما لم تتم حماية مصالح دول الجنوب بصورة فعالة .. إن العولمة يجب ألا تجتاح الجميع أمامها، ويجب ألا تتسم بالشمولية بل ينبغي أن تتم بشكل تدريجي، وبأسلوب يكون معه للغالبية التي تمثل البشرية رأي فيه، وألا يقتصر الأمر على قبول الغالبية لما تراه الدول القوية فقط»[٢٠].

وبسبب اتساع وشمولية تيار العولمة الحالي، وبسبب تعدد المتضررين أفرادا وشعوبا، وانتمائهم إلى مختلف الأمم والأصقاع، كان لابد للمواجهة أن تكون في مستوى الحدث

واتساعه، فكانت حركات حماية البيئة وسلامة الكوكب، وحركات حقوق المرأة والطفل، ومنظمات حقوق الإنسان والسلام ومكافحة الفقر واحترام التنوع الثقافي، التي يزداد انتشارها ويتم الاعتراف بها على مستوى العالم أجمع. يكون هذا الاتجاه نواة للمجتمع المدني العالمي، الذي يستطيع بعد تخلصه من عوالقة الايديولوجية، أن يشكل فضاء ديمقراطيا لفعالية البشر ويوجه نضالاتهم ويؤطر قدراتهم المرشحة للنمو الهندسي المتعدد المراكز، والذي يعد بولادة عالم بديل وعولمة ذات ميول تحررية تتمكن الشراكة الإنسانية من خلالها، من الحفاظ على تنوعها الثقافي الذي شكل عامل إغناء للحضارة الإنسانية وأحد أسباب تطورها العميقة. من هنا كان تفريق محمد عابد الجابري بين العولمة والعالمية معبرا، فالعولمة عنده إرادة للهيمنة، وبالتالي قمع وإقصاء الخصوصي، أما العالمية «Universalism » فهي طموح إلى الارتفاع بالخصوصية إلى مستوى عالمي: العولمة احتواء للعالم، والعالمية تفتح على ماهو عالمي وكوني»[٢١].

وانطلاقا من إدراك أهمية مواجهة العولمة عبر عولمة النضالات الاجتماعية، انعقد في دافوس في نهاية الشهر الأول من العام ١٩٩٩ لقاء عالميا للحركات والمنظمات الاجتماعية غير الحكومية، وذلك في موازاة المنتدى الاقتصادي العالمي الذي ضم كبار الشخصيات السياسية والصناعية وممثلي الشركات المتعددة الجنسية. واستطاع اللقاء من أجل «دافوس آخر» أن يناقش وبحضور ستين شخصية من مختلف أنحاء العالم قضايا التجارة والاستثمار واتفاقات منظمة التجارة العالمية، اتفاقات حماية الحرية الفكرية، الفئات الاجتماعية العديدة دون قانون، دون عمل، دون حماية اجتماعية، التي نشأت بعد التغيرات التي عصفت بمفهوم الدولة الراعية في عصر العولمة ... إلخ. وأصدر المجتمعون في نهاية «ناقشاتهم بيانا ختاميا جاء فيه أن «السياسات المطبقة في السنوات الأخيرة بمبادرة من الزعماء المجتمعين في دافوس، السياسات المحددة في إطار الغات / منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أدت إلى منح مصادر متوافرة غير فاعلة، غير متوازنة، غير «ليبرالية»، غير عادلة، مما أدى إلى سباق حثيث على الأرباح وإلى احتكار جوهر الثروات العالمية وتلف النظام الاقتصادي للكوكب، يعترفون اليوم بأنهم أخطأوا، إلا أنهم يواصلون الادعاء بأن سير اقتصاد السوق الرأسمالي الحالي، الليبرالي غير المنظم يبقى الوحيد الممكن. وفي مواجهة التحديات المتعددة التي تطرحها العولمة قررنا، انطلاقا من المعارضات والتيارات التي نمثلها والتي نتضامن معها، تنسيق جهودنا وبلورة ضغوطاتنا.»[٢٢]. ولعل أهم مافي هذا التوجه هو بعث الروح في فكرة عولمة النضالات الاجتماعية واستخدام وسائل العولمة نفسها من أجل التنسيق والتفاعل بين الحركات المختلفة التي تنشأ هنا وهناك.

كما ورد في البيان الختامي لندوة القاهرة حول «صراع الحضارات أم حوار الثقافات؟» «إن الفكر الأمريكي يقود الحضارة اليوم، وهو يقوم بتفريغ الإنسان من الشعور.. إن الغرب يحاول إرساء نفسه كالحضارة الوحيدة، وهو يختزل التنوع الثقافي وينظر إلى تجاربه باعتبارها تجارب كونية»(٢٣).

تشير الوقائع والمعطيات السابقة إلى وعي متزايد بدا يتبلور في غير مكان من العالم مدركا مخاطر العولمة، ومحذرا من آثارها السلبية على السيادة الوطنية للدول، بدأ من نتائجها المحتملة على الهوية والخصوصيات الثقافية للشعوب والأمم، إلا أن المؤشرات السابقة وعلى أهميتها لم تتمكن من بناء استراتيجية واضحة تمكننا كعرب من المشاركة الفاعلة في العصر ومن التفاعل مع المعطيات الإيجابية للعولمة وتحسن موقعنا وقدرتنا على مواجهة سلبياتها، فهل يمكن الحديث عن استراتيجية عربية محتملة للتفاعل مع العولمة؟ وما هي عناصرها؟

يقتضي الموقف النزيه الاعتراف بصعوبة إيجاد استراتيجيات بديلة مناقضة للنظام الثقافي والإعلامي السائد في عصر العولمة. حيث لا حلول جاهزة ولا رؤى مكتملة في هذا المضمار وإذا كان صحيحا أن نتائج المواجهة بين العولمة وبين بقية الأمم والشعوب المتضررة مما يجري ليست محسومة سلفا، فإنه من الصحيح أيضا أن تلك النتائج مرهونة إلى حد بعيد بالذي ستفعله بإمكانياتها ومواردها واستراتيجيتها المتبعة في إدارة الصراع أو في تنمية التعاون أو في انتهاج سياسات تنطوي على مزيج من الصراع والتعاون كما تفعل الصين مثلا.

ليس من المبالغة القول بغياب أية استراتيجية عربية معلنة لمواجهة تبعات العولمة، وليس من باب التواضع ترك النقاط المتعلقة بالعولمة الاقتصادية للباحثين والمحليين الاقتصاديين العرب ليقدموا تصوراتهم وآراءهم النقدية بشأن الإصلاحات الهيكلية والخصخصة والسياسات المالية والنقدية والتأثيرات القائمة والمحتملة لنشاط الاستثمارات الأجنبية وتراجع النمو وازدياد الفقر ودور المؤسسات الدولية والشركات الفوق قارية، فيما يشهده الاقتصاد العالمي من الهزات والتحديات، حيث يمكن لتلك التحليلات والأبحاث أن تسرع الخطوات العلمية والإجراءات الكفيلة بقيام السوق العربية المشتركة كمدخل حقيقي لبناء استراتيجية تمكننا من التفاعل مع العولمة من منطلق الفاعلين والمشاركين في صناعة الحدث وليس مجرد متأثرين سلبيين به.

العولمة والثقافة

لقد بات واضحا أننا أصبحنا، مع مختلف شعوب الأرض، في دائرة تأثير العولمة. ومع أني لا أختلف مع القائلين بالتأثيرات السلبية بل والخطيرة للعولمة على الهويات القومية والخصوصيات الثقافية المهددة، إلا أني لا أرى في نزعات التقوقع والانكفاء والخوف المبالغ

فيه على الهوية الثقافية سوى ردود فعل سلبية، وربما ستارا يحجب الخشية من الأفكار النقدية العالمية والتي من شأنها زعزعة مواقع النخب السياسية والثقافية المتعاقبة. هذا إلى جانب ما ينطوي عليه الخطاب القائل بالتقوقع والانقطاع من فهم ما هوي ينظر إلى الهوية ومكوناتها من منطلق أنها هوية مغلقة وأحادية ومنتهية ولا يمكن تعديلها، في حين تبين المعاينة النقدية للعناصر التي تشكل الهوية، من لغة وثقافة وانتماء مشترك، أن الهوية يمكن أن تكون مركبة ومفتوحة ومرنة وقابلة لإعادة التشكل، وهي مرهونة بقدرة المجتمع على تأمين الإشباع الضروري للحاجات الثقافية والجمالية والروحية لأفراده وإعادة صياغتها بما يتوافق مع المهام المطروحة ويستجيب للحاجات المتجددة.

وباعتبار أن مستقبل الثقافة العربية وفاعليتها ليس مرهونا بالتحديات الخارجية التي تحملها العولمة على أهميتها فحسب، بل يتصل بقدرة هذه الثقافة على إقامة حوار داخلي بين اتجاهاتها وتياراتها وأفكارها، أي بقدرتنا كعرب على إعادة بناء وحدة الفضاء الثقافي العربي بما يضمن حرية تداول الأفكار والمنتجات الفنية والأدبية إلى جانب تدعيم النشاط الإبداعي وتحريره من الممنوعات والمحرمات، بحيث يصبح الحوار الثقافي والحضاري العربي مقدمة وشرطا لأي ممانعة ثقافية أو مبادرة منتجة للتواصل مع الثقافات الأخرى[٢٤].

ونظرا للأهمية القصوى التي تتبوأها ثقافة الصورة والبث المتلفز الذي أضعف العمل بنظام المخاطبة الثقافية التقليدية عبر الكتب والصحف والمجلات وصولا إلى المدارس والجامعات، فإن المشروع الثقافي الغربي في عصر العولمة قد أصبح في عهدة الامبراطوريات السمعية-البصرية بما تملكه من نفوذ وإمكانات وسلطة تمكنها من تقديم مادتها الإعلامية للمتلقي في قالب مشوق يجذب الانتباه عبر «تكنولوجيا الإثارة والتشويق» ويقارب عتبة المتعة ومعها يبلغ خطابه الايديولوجي وأهدافه الاستهلاكية، ويسهم في وأد حاسة النقد لدى المتلقي الذي يجد نفسه في نهاية المطاف قابلا لتمرير وتقبل جميع القيم والمواقف السلوكية دون اعتراض عقلي أو ممانعة نفسية، في وضعية شديدة الشبه بوضع السم في الدسم[٢٥].

وبسبب كثافة وخطورة الاختراق الثقافي الذي يتعرض له نسق القيم ونظام إنتاج الرموز في المجتمع العربي، فإن مؤسسات الاجتماع والثقافة التقليدية وهما الأسرة والمدرسة لم تعودا قادرتين وفق صيغ أدائهما الحالية على حماية الأمن الثقافي للمجتمع، والإيفاء بحاجات أفراده من القيم والرموز والمعايير والمرجعيات التي أصبحت تصاغ خارج حدود الجغرافيا والاجتماع والثقافة الوطنية.

وهذا ما رتب استحقاقات إضافية تمس الأمن الثقافي ومكونات الهوية. لا تستطيع المؤسسات التربوية والتعليمية والإعلامية مواجهتها ما لم تتخل عن نظم عملها العتيقة، وتتحرر من الذهنية الرقابية على الإنتاج الرمزي لأنها لم تعد مجدية من جهة، ولأنها عاجزة

عن إشباع حاجات الناس الثقافية والجمالية عبر الفيلم الجيد والبرنامج الثقافي الممتع والخبر الهام وبمواصفات إعلامية راقية من جهة أخرى. لقد أصبح الإعلام صناعة تتطلب الكثير من الجهد والمال والمصداقية، وتحتاج قبل كل ذلك الشفافية كي تتمكن من المنافسة في عالم مفتوح على خيارات لاتنتهي من البرامج وقنوات البث وعلى مدار الليل والنهار.

ولا تقتصر مواجهة العولمة الثقافية على مؤسسات الدولة الرسمية فقط، بل إن نجاعتها تشترط امتدادها لتطال المثقفين والمهتمين بالشأن العام ومنظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون الثقافة والمجتمع.

ولعل في طليعة مهام هؤلاء تعرية ونقد المقولات الأيديولوجية للعولمة، خصوصا وأن العولمة تزعم بلسان منظريها أنها ضد كل الايديولوجيات. والمقصود بايديولوجيا العولمة جملة الأفكار والمشاريع الثقافية المتصلة بالدولة والأمة والإنسان والتي تبرر هيمنة اقتصاد السوق على العالم.

أولى مقولات ايديولوجيا العولمة والتي تقبل كبداهة غير قابلة للنقاش، تنطلق من أن العولمة بما هي تجاوز للحدود القومية، فإنها في الوقت نفسه مقدمة لتكوين القرية الكونية التي توحدها وسائل الاتصال والمعلومات، ويتكون فيها إنسان جديد يأخذ ملامحه من عصر جديد ولغته من لغة المسيطر، ويغدو انتماؤه إلى القرية الكونية، بالتالي، أقوى من الانتماء لأي أمة أو قومية.

تخلط المقولة السابقة عمدا بين واقع تزايد الاتصال والتعارف بين الشعوب الناتج عن إنجازات الثورة التقنية في مجال الاتصالات وهو أمر فعلي وتوصيف موضوعي للواقع، وبين المضمون الخفي لمقولة القرية الكونية والتي تعني أن كل شيء في العالم بات مفتوحا على الأثير اللامتناهي، والهيمنة الفعلية لمن يمتلك وسائل الإعلام. وهذا ماأعلنه «جوزيف ناي» أمين عام وزارة الدفاع الأمريكية «الدولة الأقوى هي التي تتبوأ ثورة المعلومات». ولم يخف «ديفيد روشكوف» المدير الحالي لمعهد كسينجر فهمه لمضمون القرية الكونية عندما قال: «إن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية في عصر ثورة المعلومات، هو الفوز في معركة التدفق الإعلامي بالسيطرة على موجات البث مثلما كانت بريطانيا العظمى تسيطر على البحار»، ويضيف موضحا «إن من مصلحة الولايات المتحدة إذا تواصلت أطراف العالم عبر الراديو والتلفزيون والموسيقى أن تكون القيم الأمريكية هي قيم العالم المشتركة»[٢٦]. هذا بالإضافة إلى ما يخفيه تعبير القرية الكونية من الفروق والتمايزات بين مراكز العالم وأطرافه بين الشمال المتقدم والمسيطر والجنوب الفقير والغارق في مشكلات التخلف والديون وانخفاض مستويات المعيشة والأوبئة والفقر.

وثاني مقولات أيديولوجيا العولمة تلك التي ترى في إطلاق قوى السوق والخضوع لآليات وقوانين السوق الحرة بعيدا عن تدخل الدولة، سببا كافيا لإحراز النمو الاقتصادي والتقدم، وتقوم بناء على تلك المقولة بالعمل على تأمين جميع الشروط اللازمة لنشر اقتصاد السوق في

جميع أرجاء العالم عبر المؤسسات والمنظمات الدولية المختصة، وعبر فرض الاتفاقات والضمانات الكفيلة بإطلاق قوى السوق بغض النظر عن النتائج الاجتماعية التي تطال شرائح واسعة من السكان. وما الأزمة الاقتصادية التي شهدتها دول شرق آسيا والتي امتدت إلى امريكا اللاتينية مع احتمال اتساعها لتشمل دولا أخرى إلا دليلا ملموسا على أن قوانين السوق ليست كافية بحد ذاتها، ومن هنا تتزايد اليوم الأطروحات التي تقول بضرورة تدخل الدولة لتوفير الحد الأدنى من الاستقرار إلى جانب التفكير في ضمانات وإجراءات تجنب العالم الدخول في أزمات مماثلة.

فالأزمة التي اجتاحت دول جنوب شر ق آسيا منذ تموز ١٩٩٧ والتي كانت تسمى «النمور الآسيوية» وامتدت لتضرب روسيا ثم البرازيل مهددة باكتساح المزيد من الدول دفعت برئيس وزراء كندا إلى التساؤل «إنني لا أفهم حتى الآن أن تكون هناك دولة قوية اقتصاديا في الصباح، وفجأة تنهار في المساء وتصبح على شفا الإفلاس، والأكثر من هذا دفع المواطنون العاديون ثمن الانهيار الذي صنعته قوى عالمية باسم العولمة».

وبعد أن بشرت النخبة المسيطرة في الاقتصاد الأمريكي طويلا بالعولمة اعتمادا على الخصخصة والليبرالية والتحرير المالي أشاعت أن لديها «الصيغة الوحيدة الرابحة للنجاح الاقتصادي، صيغة تصلح لكل بلد، غنيا أو فقيرا ولكل شخص، قويا أوضعيفا ... وهي الخصخصة زائد الليبرالية زائد العولمة والتي تساوي رأسمالية «توربينية»، رأسمالية الرخاء»[٢٧]. على حد تعبير «ادوارد لوتارك». ثم اكتشف الجميع وفي قلب الزلازل أن هناك عشرات البلايين من الدولارات اقترضها القطاع الخاص في الدول المذكورة من المؤسسات الاقتصادية الدولية في الخارج بغير علم الدولة أو حتى دون إخطار البنك المركزي، فأصبح على الدول أن تلتزم هي نفسها بتسديد تلك القروض الفلكية وعلى حساب دافعي الضرائب من المواطنين العاديين، وأكثر من ذلك أصبح لزاما على تلك الدول الضحايا بيع مؤسساتها الوطنية (العامة والخاصة) إلى الأجانب تحديدا وبأسعار زهيدة تجنبا للانهيار الكامل لدرجة دفعت «كلاوس شوب» رئيس منتدى دافوس الذي يمثل الشركات العملاقة إلى التحذير «من أن العولمة قد تؤدي إلى انتكاسة مفاجئة لا يمكن السيطرة عليها، وأن قيام الرأسمالية المعولمة يتجاهل مصالح غالبية السكان ويشكل تحديا لمجمل البناء الاجتماعي الذي تقوم عليه الديمقراطية». وحتى إن رئيس صندوق النقد الدولي «ميشل كامديسو» و«جيمس ولفنسون» رئيس البنك الدولي يتحدثان للمرة الأولى عن أهمية مراعاة «البعد الاجتماعي» في ما تمارسه رأسمالية العولمة الجديدة[٢٨]. ومع أن هذه المواقف والتصريحات قد جاءت متأخرة ولا تصلح حتى في أن تكون عزاء لمئات الملايين من البشر الذين دفعوا ضريبة ما حدث من كدهم ومكتسباتهم، إلا أن أهميتها تنبع من صدورها عن أقطاب وممثلي قوى العولمة، ومن تعريتها

للأفكار التبشيرية لمروجي ايديولوجيا العولمة والمنبهرين بها في العالم العربي، الذين يقعون ضحية خديعة مزدوجة تتصل في طرفها الأول بجهل حقيقة ما يجري أو تجاهله، وتطال في طرفها الثاني العجز عن قراءة حدث العولمة وتفسير أسبابه، هذا عدا إمكانية التنبؤ باحتمالات تطوره المستقبلية بعيدا عن التبسيط المل والتفاؤل الساذج اللذين لم ينتجا سوى وهم المعرفة.

أما ثالث المقولات الايديولوجية للعولمة، وربما أخطرها، فتلك القائلة بـ «حق التدخل» لاعتبارات سياسية أو إنسانية! والتي اعتمدتها الولايات المتحدة للتدخل في شؤون الدول الأخرى[٢٩]. وذلك عبر تسخير المؤسسات الدولية والهيمنة على مجلس الأمن كما حدث في هايتي والصومال ولبنان والعراق وليبيا والسودان والبوسنة وبنما وغيرها.

إن ابتداع حق التدخل إنما يعني تفرد أمريكا بدور شرطي العالم على مرأى الشرعية الدولية أو رغما عنها. انطلاقا من توجه سياسي يرى أن القوة هي الحق وأن امتلاكها يبرر الاستفراد الأمريكي بالعالم، ويبرر بالتالي ازدواجية المعايير والمواقف بعيدا عن العلاقات المتكافئة والتوجهات العقلانية والأخلاقية التي يحتاجها العالم لإدارة وتسيير شؤونه. ولا تتعدى مقولة «الاعتماد المتبادل»، (Interdependence) وحاجة الجميع إلى الجميع كونها مسكن لآلام ونتائج «حق التدخل» و(فبركة) كلامية تستهدف التلاعب بعقول السذج من أبناء الجنوب.

أحد إفرازات العولمة لن يكون لصالح بناء صيغة أعلى من الدولة القطرية على شاكلة الدولة ـ الأمة بل على العكس، إذ ينذر تفكك الدولة في الأطراف بانحدار إلى علاقات ما قبل الدولة، والتي يمكن أن يدخل المجتمع عبرها في صراعات قد تتخذ من القبلية أو العشائرية أو الطائفية عناوين لها، وهي في نهاية التحليل أشكال مختلفة من الحروب الأهلية المدمرة والصراعات العقيمة تاريخيا.

وليس ضروريا أن تكون إجراءات واستراتيجيات مواجهة الآثار الثقافية للعولمة من طبيعة ثقافية حصرا. فقيام السوق العربية المشتركة بما تعنيه من استجابة اقتصادية نوعية لتحديات العولمة، وبما توفره من إمكانيات وطاقات تشكل تحفيزا ورافعة إضافية لا نخراط العرب الواعي في العصر، ويمكن أن تكون مقدمة لسلسلة من الخطوات اللاحقة في مجال العمل العربي المشترك والتي يتوقف عليها، وإلى حد بعيد، موقع العرب في عالم الغد.

ومن المؤشرات الدالة والإيجابية على الصعيد الفكري، تنبه واتفاق التيارات الأساسية في الثقافة العربية (القومي والماركسي والإسلامي) على مخاطر العولمة الثقافية، وإن كان لكل تيار أسبابه وأولوياته ورؤيته لمواجهة تلك المخاطر. وربما يشكل هذا القاسم المشترك ركيزة الحوار الثقافي العربي المأمول ويكون نواة يمكن الارتكاز عليها لإجراء حوار موسع يضم دول الجنوب باعتبارها المتضرر الرئيسي من مفاعيل العولمة عموما والثقافية منها بشكل خاص.

موقع الخصوصية الثقافية

كي تكون مواجهة الآثار الثقافية للعولمة ـ اعتمادا على الخصوصية الثقافية ـ مجدية وفعالة لا بد لنا من التمييز بين نوعين من خطابات دعاة الخصوصية. خطاب الخصوصية الثقافية المغلقة الذي يتمركز حول أصول ثقافية نقية، ويتشبث بأنساب فكرية قارة لرفض الآخر وثقافته المغايرة، ظنا منه أن الخصوصية الثقافية ذات جوهر خالص غير قابل للتغيير، فتتم مثلنة الماضي، وترسيخ التعصب في أبعاده العرقية أو الدينية أو القومية لتكريس عقيدة أحادية مكتفية بذاتها ونافية لإمكانيات وجود عقائد مخالفة، ومعلنة بشكل مسبق عن لا شرعيتها، وعن ضرورة نقضها وإقصائها إن وجدت. وخطاب الخصوصية الثقافية النقدية المناوئ لنزعة التمركز الغربي وجميع أشكال التمركز التي تلغي الآخر، الذي يرى في الخصوصية الثقافية مجموعة من الخصائص والسمات التي تشكلت نتيجة تفاعل عوامل مركبة عديدة مع الواقع من طرف ومع الآخر / الخارج من طرف ثان، ولا يعتبر الخصوصية الثقافية جوهرا ثابتا ولا معطى جاهزا بقدر ما ينظر إليها بوصفها حصيلة تفاعل مع متغيرات ومعطيات الواقع المتحولة في إطار الزمن.

والآن أي من هذين الخطابين يمكننا من فهم آليات عمل العولمة الثقافية ويزودنا بإمكانيات مواجهة آثارها السلبية بشكل أنجع؟

مع تسليمنا بأن آثار العولمة الثقافية لا يمكن مواجهتها على صعيد ثقافي صرف، نظرا لما يربطها ببقية الصعد وخصوصا السياسية والاقتصادية من أواصر وعلاقات، إلا أننا نفترض أن خطاب الخصوصية الثقافية المغلقة عاجز عن مساعدتنا في أداء هذه المهمة بسبب تكوينه البنيوي الثابت، وبسبب عجزه عن إدراك طبيعة التحولات التي يشهدها العالم. بل وأكثر من ذلك ما يحتاج إلى تعرية من وجهة نظرنا هو أن الخصوصية الثقافية المغلقة تلتقي في العمق مع الأهداف الكبرى للعولمة الثقافية ـ على رغم تناقضهما الظاهر ـ على أكثر من صعيد وتتكاملان في القيام بنفس الأدوار والوظائف. فبينما تنظر ثقافة الصورة، بوصفها أحد مكونات آلية السوق، إلى وظيفة الدولة على أنها مجرد «خادم» للمصالح الاقتصادية للسوق، ترى ثقافة الانغلاق والتعصب في الدولة مجرد أداة للقهر والتسلط، ومن هنا فهي لا تكتفي بتكفيرها والدعوة إلى إقامة دولة الخلافة عوضا عنها، بل تكفر المجتمع أيضا وتعامل فئاته وأفراده بوصفهم تعبيرا عن الجاهلية. والتكامل بين ثقافة الصورة وثقافة التعصب أعمق مما يبدو للوهلة الأولى، وموقفهما الفعلي من المرأة ومن النزوعات الحيوية الكبرى كالجنس والعنف مشترك في العمق على رغم كل الاختلافات الظاهرة. وكلتا الثقافتين متمركزة حول ذاتها، نافية لغيرها، لا تعترف بالآخر إلا كنقيض أو عدو. فمن تهم الضلال والفساد والانحطاط إلى مستوى اللذات الحسية المباشرة التي توجه إلى ثقافة الصورة، إلى الظلامية والتحجر والعنف

والتطرف كتهم موجهة إلى الثقافة الأصولية. تبقى الحرب مفتوحة ويصبح التكفير والإقصاء المتبادل وادعاء المشروعية أهم ما يميز العلاقة بين الثقافتين[٣٠].

ومع ذلك، وربما بسببه تقوم «الشراكة التناقضية» بين الثقافتين بمحاصرة وتهميش الثقافة العقلانية، عبر تذويب «الأنا» في عصبية «النحن» وتقليص مساحة الاستقلال الشخصي فتتحول معتقدات الجماعة وأفكارها إلى يقينات كبرى غير قابلة للمساءلة والنقد في الثقافة الأصولية، ويؤدي اختزال الواقع إلى مجرد مادة إعلامية مشغولة بتقنيات عالية وما تنتجه من تأثير مشابه للتسليم باليقينات الكبرى عبر فرض «حقائق ـ مسلمات» وبشكل متواصل من خلال آليات الومضة والإثارة والإبهار، وبما لا يدع للمشاهد مجالا للاستيعاب والتحليل والنقد، فما بالنا بالاحتجاج أو الرفض!

وكلتا الثقافتين تدعيان امتلاك الحل الوحيد عبر سلطان العقيدة التي تتجاوز الناس بوصفها تنطوي على مشروعية ليست رهنا باختيارهم لأنها تنتمي إلى مرجعيات فوق بشرية في حالة الثقافة الأصولية، وبالمثل فإن سلطان المال وسلطة السوق قد أصبحت، ومنذ فترة ليست بالوجيزة، ما فوق وطنية، وليست رهنا بانتخابات أو تفويض وغير قابلة للمساءلة من أحد. ويتم العمل في الحالتين على اختزال الكيان الإنساني إلى أحد أبعاده بما يفقر التكامل الوجودي للإنسان، وينتج نماذج قابلة للانقياد والتسليم بمعنى التكيف السلبي بأقل الخسائر الممكنة ظاهريا.

يقلص الإنسان إلى بعده اللذوي الاستهلاكي في ثقافة اقتصاد السوق فتنحصر قيمته وتميزه بما يستهلك، بينما يقوم الإعلان بوصفه: «صناعة الموافقة وبيع الأحلام» بتعطيل الميل العقلاني والحس النقدي، فتتخلق هويات جديدة مقطوعة الصلة بواقعها وتاريخها ومرجعياتهاالثقافية الوطنية وتتمركز حول «النحن الاستهلاكية» التي تبتكر نجومها وقيمها المتصلة بالنجاح والربح باعتبارهما البوابتين الرمزيتين لامتلاك روح العصر والانتماء إليه[٣١].

في حين يختزل الإنسان في بعده المثالي المفترض عبر إذابته في «النحن» حيث لا كيان ولا ذاتية أصلية خارج حدود العصبية الأصولية التي تصعد الرغبات والحاجات الأولية الأساسية وتضفي عليها طابعا مثاليا مقدسا، يجد الفرد عبرها هوية مضخمة تكون بداهة موطن الفضائل والمثل العليا المكتفية بذاتها. وهكذا يبقى الوجود الإنساني متأرجحا وممزقا بين الرغبات والشهوات من جهة وبين المنع والتحريم والتعفف من جهة ثانية، ويكون اختزال الوجود الإنساني على طريقة ثقافة الصورة وما تبشر به من عالم الرغبة واللذة والإثارة هو الوجه المتمم لاختزال آخر تضطلع به الثقافة الأصولية بما تفرضه من تعاليم الامتناع والتقشف والتحريم. ونصل في الحالتين إلى انعدام التوازن الوجودي الذي لا يلبث أن يفتح سجل التساؤل حول اليقين المشحون بدلالة الوضعية المأزقية للإنسان المعاصر[٣٢].

لهذا وبعكس ماهو شائع، لا تساعد الخصوصية الثقافية المغلقة بمعناها الحصري والضيق على فهم ظاهرة عولمة الثقافة ولا تشكل عاملا مقاوما لها، بل على النقيض من ذلك تقوم بمساندتها بوصفها النقيض المفترض والعدو الضمني أو الصريح المساعد على استمرارها والمحفز لفاعليتها تماما كما يقوم العنف بإنتاج العنف المضاد ويستدعيه. وهذا ما قام به خطاب «صراع الحضارات» «كما صاغة» صموئيل هينتغتون»[٣٣]. عندما طابق بين الحضارة والثقافة في خطوة أولى ومن ثم بين الثقافة والدين في الخطوة التالية، وليصبح الإسلام في صورته المتخلية، والبوذية بالدرجة الثانية أعداء الحضارة الغربية القائمة على الدعوة اليهودية المسيحية، ويكمله من الطرف الآخر الخطاب التبسيطي الذي لا يرى في الغرب سوى عالم المادة المقترن بغياب القيم الروحية والمنغمس في متطلبات دنيوية صرفة.

المسألة إذن أعقد من منطق الثنائيات المحرجةعلى شاكلة إما ثقافة العولمة أو الانعزالية الثقافية، إما ديمقراطية على الطريقة الغربية أو استبداد مطلق، إما جسد ولذات ورغبات أو روح وتسامي ومثل عليا، إما فقر وعدالة أو غنى واستغلال، إما شريعة إلهية مقدسة أو قوانين وضعية دنيوية، إما قبول للعولمة كما هي، أو رفضها جملة وتفصيلا ... إلخ فما أحوجنا إلى منطق آخر يستطيع تجاوز تضاد الثنائيات التبسيطية السابقة نحو منطق آخر تركيبي وتعددي وعقلاني يستوعب مشروعية وجود ثقافات متنوعة وهويات متباينة، ويتيح المجال لتواصل الفعاليات الإنسانية المختلفة ضمن فضاء المجتمع المدني الذي بدأ بالتشجّر والنماء بآليات ووسائل عمل وتبادل مبتكرة، استنادا إلى المبادرات وصيغ التعاون والمشاركة التي تعد بتحول المجال العام للمجتمع المدني بوصفه الفضاء الديمقراطي، إلى حاضنة لممارسات وشرعيات وربما لعولمة بديلة جديدة، وبما يسمح بإعادة بناء العلاقة بين أقانيم المعرفة والسلطة والشرعية وفق رؤى واستراتيجيات تفضي إلى قيام علاقات بشرية مغايرة تقوم على المبادلة والمشاركة وتقاسم تبعات المصير المشارك للاجتماع الإنساني، وما يرتبه من مسؤوليات يصعب على أي طرف التنصل من تحمل تبعاتها ونتائجها.

وقد برهنت الحداثة وما بعدها عبر تاريخ مديد على أن التقدم التقني لا يقود بشكل حتمي وتلقائي إلى التقدم الإنساني، وأن العلاقة بينهما ليست علاقة تلازمية ولا سببية، وإن كان التقدم التقني وخصوصا في مجتمع المعلومات شرطا ضروريا للتقدم الإنساني إلا أنه غير كاف وقد يكون في صيغته الحالية معيقا له كما تلحظ ذلك وبحق الرؤى التي تنتقد العقلانية الأداتية التي سخرت المعرفة والتكنولوجيا لإخضاع الإنسان بدلا من تحريره[٣٤].

وكما أن رفض التقنية ليس حلا علاوة على أنه غير ممكن، فإن الاكتفاء بالاحتجاج على الحداثة والعقلانية، من موقع الحنين / النستالوجيا للعلاقات والمناخات القديمة، ليس بديلا ولا يؤسس لتجاوز الأزمة. «إن البشرية مهددة بالدمار الذاتي إذا ما استمرت مجتمعاتنا في

العيش والنمو طويلا على النحو الذي تشهده حاليا. إننا نرفض هذا المسار، وللحؤول دونه، علينا القيام بتحولات جذرية في نمط تفكيرنا وعيشنا»(٣٥).

بهذا النداء / التحذير افتتحت الوثيقة الأساسية من أجل عالم مسؤول ومتضامن، النقاش حول أزمة عالم اليوم الذي تتساكن فيه حاجات أساسية غير مشبعة، وموارد مبددة ومدمرة، إلى جانب طاقات عمل وإبداع غير موظفة مما يولد الأشكال الثلاثة الرئيسية للتفاوت: بين شمال الأرض وجنوبها، ثم بين الأغنياء والفقراء في المجتمع الواحد، وأخيرا بين البشر والطبيعة، أي بين البشر ومحيطهم الحيوي الذي بات مصدر قلق حقيقي لا يحتمل التسويف أو التجاهل.

وأمام تفاقم أزمات العالم المعاصر وتعقد مستوياتها وتداخل عناصرها، يزداد الشعور بالعجز على مستوى الأفراد والدول، وبدلا من التشخيص المتأني لمشكلات العولمة وتحدياتها، تنزلق معظم الكتابات الرائجة ذات المرجعية الليبرالية إلى التبشير بالتوازن التلقائي الذي سيعقب تحرير التبادلات وإطلاق قوى السوق التي أصبحت وفقا للمثيولوجيا الاقتصادية السائدة المرجع، والحكم الوحيد الذي يحدد مصائر البشر أفرادا ومجتمعات ودولا.

وليس غريبا أن يترافق الشعور بالعجز، والمتعايش مع نمط من التطور يتيح فرص اللامساواة ويعزز التدهور البيئي ويغير أسس الاقتصاد وغاياته وينفخ في أوار الحروب العرقية والدينية في كل مكان من العالم، ليس غريبا أن يترافق شعور كهذا مع خوف مبالغ فيه على الهويات الثقافية والخصوصيات الحضارية المهددة لشعوب الجنوب، وأن ينتج صيغا جديدة من التعصب الفكري والتطرف الديني كرد فعل مشروع أخلاقيا، لكنه غير منتج في مستوى تقديم بدائل لنمط العولمة القائم.

نحو عولمة بديلة

تدلل المتغيرات التي يشهدها العالم المعاصر على وجود سيرورة موضوعية تتحرك باتجاه كون العالم واحدا على رغم كل التناقضات المصاحبة لهذه العملية. فمصير العالم المشترك إزاء الأخطار الكونية والبيئية وما يهدد الأرض من مخاطر اندلاع نزاع نووي، إضافة إلى الأزمات الناتجة عن الانفجار السكاني وشح الموارد (المياه)، تجعل من المسؤولية الإنسانية المشتركة قدرا لا بد من التآزر والتعاون لمواجهة آثاره المحتملة على مصير الحياة فوق هذا الكوكب. لكن الصراع مع الطبيعة لضمان البقاء وتحسين شروطه لم ينعكس بشكل إيجابي على وعي البشر ويخفف من صراعاتهم والتي مازالت بصيغها وأسبابها المتعددة وتنوع مسمياتها هي الأكثر خطورة وتهديدا وكلفة في تاريخهم. فالحروب من أجل السيطرة والربح والنفوذ والنزعات الأهلية بسبب الهوية أو اللون أو المذهب، والمحاولات المستمرة لإخضاع الشعوب والأمم الأضعف

والأقل تطورا، تؤكد جميعها أن قانون التفاوت والتمايز مازال هو السائد على الرغم من كل دعاوى المساواة وعدم التمييز بسبب اللغة أو الدين أو اللون أو المعتقد التي عمل الفكر الحقوقي والفلسفي على ترسيخها طويلا. وإذا كانت وحدة مصير العالم، والتطورات التي يشهدها تشير مجتمعة إلى أنه لا فكاك من التعامل معه بوصفه عالما واحدا، فهل هذا يعني أن العولمة الحالية بكل ما تحمله من تناقضات ومثالب هي التعبير الأمثل عن وحدة العالم، أم أنها تشكل عاملا إضافيا يعزز الميل المتنامي للبحث عن عولمة بديلة؟ وهل يمتلك توجها كهذا مقومات فكرية وواقعية تجعله يتجاوز عتبة اليوتوبيا باتجاه التحقق في عيانية التاريخ الفعلي للبشر؟

إذا كان صحيحا أن تأثيرات العولمة ومفاعيلها تختلف بين مراكز النظام العالمي وهوامشه لصالح الأولى، فإن من الصحيح أيضا الإقرار بأن شرائح واسعة من أبناء المجتمعات الغربية تقف ضد العولمة القائمة لأسباب عملية تتصل بتهديد المكتسبات الاجتماعية التي وفرتها دولة الرعاية والضمان لصالح حرية السوق، إضافة إلى ما تحمله العولمة من آثار سلبية على آليات اتخاذ القرار وبما يهدد بتقويض منظومة عمل الديمقراطية التي يعاد تفصيلها وفق مقاسات ومصالح النخب الاقتصادية المعولمة تحقيقا للتوجه الليبرالي الجديد الذي لا يرى في الدولة سوى «خادم لقوى السوق».

أما مجتمعات ودول الجنوب فهي تملك اعتبارات إضافية لمقاومة العولمة القائمة ولها مصالحها الفعلية وأسبابها للبحث عن عولمة بديلة. فالتقسيم الدولي للعمل والتجارة، والتوزيع غير العادل للثروة بين الشمال والجنوب، وتعثر التجارب التنموية على الطريقة الغربية في معظم البلدان النامية، واتساع الهوة بين الفقر والغنى إلى جانب انتشار البطالة والأمية والأمراض والمافيات الفوق قارية، والسيطرة على المؤسسات الاقتصادية العالمية لصالح دول الشمال، إلى جانب تسخير الهيئات والمنظمات الدولية وإخضاعها للهيمنة الأمريكية بشكل خاص وللإرادة الغربية عموما، وأخيرا تهديد السيادة الوطنية لأي بلد يحاول الخروج من دائرة الخضوع، تشكل مجتمعة أسبابا جوهرية لمعظم أبناء ودول العالم للبحث عن علاقات ومرجعيات جديدة تنظم العلاقة بين الأفراد والدول ثم بين الدول فيما بينها.

شكلت الأسباب السابقة، علاوة على الاختلالات الوجودية العميقة التي يعيشها العالم، حوافز معرفية ودوافع أخلاقية، ورهانات سياسية دفعت بالمتضررين والمهمشين في ظل العولمة الحالية إلى طرح السؤال حول ما إذا كانت العولمة بقسماتها الراهنة قدرا محتوما أو خيارا وحيدا لا يمكن استبداله؟ وفي سياق الإجابات المتعددة، أو لنقل على سبيل الدقة في سياق مشاريع الإجابات بدا واضحا أن النقاش تجاوز الرفض أو القبول الانفعالي للعولمة القائمة، كما تم الاتفاق ولو ضمن الخطوط العامة على توصيف الظاهرة وتحديد مكوناتها الأساسية،

بل وأكثر من ذلك استطاع بعض المعنيين من رجال فكر وعلماء وساسة وباحثين من تقديم صيغ وتصورات لبناء استراتيجيات بديلة للعولمة الراهنة من أشهرها:

- صيغة الحوار الحضاري بين الأمم والثقافات المختلفة كبديل لهيمنة الحضارة الغربية ومقولة صراع الحضارات.
- صيغة إعداد وثيقة وبرنامج عمل لتحالف من أجل عالم مسؤول ومتضامن.
- صيغة «السوق الاجتماعية» المنبثقة من حركة الطريق الثالث كبديل للرأسمالية والاشتراكية بشكلهما التقليدي.
- صيغة عالم متعدد الأقطاب عوضا عن الثنائية القطبية أو هيمنة القطب الواحد.
- صيغة بناء «مجتمع مدني عالمي» يغتني بالتنوع والحوار والمشاركة.

والملاحظ أن ما يجمع بين الصيغ السابقة على رغم تباين مرجعياتها هو تناول كل منها لأحد جوانب ظاهرة العولمة وتكاملها من حيث تغطيتها لتصورات بديلة تتصل بالجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للعولمة. فصيغة الحوار الحضاري بين الثقافات المختلفة تأتي كبديل لأطروحة التمركز الغربي ومحاولات أمركة العالم. وقد لاحظ «صموئيل هنتغتون» في كتاب «صدام الحضارات» أن محاولات الغرب المتواصلة لتزعم مسيرة العالم ومحاولة فرض أسلوبه وقيمه وأنماط عيشه فيما يعرف بالتغريب «Westernization» سوف تزيد من الوعي الحضاري لشعوب الحضارات الأخرى مثل الكونفوشوسية والإسلامية واليابانية والهندوسية والارثوذكسية - السلافية والأمريكية اللاتينية وصولا ربما إلى الأفريقية. وانطلاقا من أن «هنتغتون» يرى في الحضارة كيانا ثقافيا يتحدد بعناصر موضوعية مثل الدين واللغة والتاريخ والعادات فإنه يقوم باختزال الحضارة إلى ثقافة في خطوة أولى، ثم اختزال الثقافة بأحد أبعادها وهو الدين في خطوة لاحقة « تأتي اللغة بعد الدين مباشرة كعامل من عوامل تمييز أبناء ثقافة معينة عن أتباع أخرى»[٣٦]. ويستنتج أن الصراع سيكون بين الغرب اليهودي - المسيحي من طرف وبين الثقافتين الإسلامية والبوذية كعدوين جديدين أو محتملين وليكونا بمثابة ذريعة للإبقاء على حلف الناتو وتوسيع مهامه وصلاحياته بما يكفل استمرار الزعامة الأمريكية والغربية للعالم، ومن هنا نفهم دعوة «هنتغتون» الملحة للغرب من أجل مزيد من التعاون والتوحد من أجل احتواء الحضارات الأخرى. «إن المشكلة التي تواجه الغرب، في مثل هذا الوضع، هي المحافظة على ديناميكيته والدفاع عن تجانسه، والوحدة الغربية تتوقف على ما يجري في الولايات المتحدة أكثر مما تتوقف على ما يجري في أوروبا»[٣٧].

وعلى النقيض من التصور السابق أخذت الدعوات تتسارع لتدشين حوار بين الحضارات، على رغم أن فكرة الحوار بين الحضارات ليست جديدة كليا، فقد سبق ورعت اليونسكو حوارا

في مرحلة الحرب الباردة، لهذا بدأت اتجاهات عديدة في دول مختلفة بالدعوة إلى إحلال الحوار محل الصدام من أجل معالجة القضايا التي تثور بين الدول والحضارات المختلفة، اعتمادا على القول بأن فاعلية الحوار وصدقيته، مرهونا بفكرة قبول الآخر والتواصل معه، وهو ما يعرف اليوم بالغيرية «Otherness»، بمقابل التمحور حول الأنا. وضمن هذا التوجه تندرج الدعوة التي أطلقها الرئيس الإيراني «محمد خاتمي» إلى الغرب عموما والولايات المتحدة بصفة خاصة إلى ضرورة أن تستند العلاقات المتبادلة بين الحضارات إلى الحوار والتواصل بدلا من الصراع والتنافر، استنادا إلى أن الإسلام لا يعادي أي شعب ولا يدعو إلى الانغلاق على الذات. وفي التوجه نفسه تصب محاولات إقامة الحوار العربي الأوروبي المتعثر وتعزيز الحوار بين الشمال والجنوب. أي أن الدعوة لحوار حضاري هادف لبلورة ثقافة عالمية ذات طابع إنساني يتسنى من خلالهاجميع المعنيين من المشاركة هي البديل لثقافة الأمركة التي تحاول العولمة تعميمها على بقية الأمم والشعوب مستخدمة أحدث وسائل الاتصال وآخر ما توصلت إليه الثورة التقنية من إمكانات النقل اللحظي والمباشر لمعطيات الصوت والصورة وعلى مدار الساعة إلى أي بقعة في أنحاء المعمورة.

ومع أن البحث عن «طريق ثالث» للتطور يتجاوز الاشتراكية التي طبقت في أوروبا الشرقية وبعض بلدان العالم الثالث والتي أدانها التاريخ كما يرى البعض، دون أن يطال ذلك من الأفكار النظرية للماركسية كما يرى البعض الآخر، ويتجاوز الرأسمالية في صيغها الليبرالية المتوحشة والتي بدأت تتكشف عن أزمات بنيوية عميقة كما حدث في جنوب شرق آسيا وروسيا وأمريكا الجنوبية، أقول مع أن بحثا كهذا ليس بجديد في أدبيات الفكر السياسي الحديث والمعاصر بل يمتد عميقا ويجد بعض صيغ تجسده في الاشتراكية الديمقراطية المزدهرة في الدول الاسكندنافية، إلا أن إعادة طرح الموضوع على الصعيد العالمي بجدية وزخم جديدين والذي تأتى من منبعين متمايزين: الأول ما يطرح في الصين الشعبية من دعوة إلى تبني صيغة «السوق الاجتماعية» التي تجمع في الوقت نفسه بين مقومات حرية السوق وبين الحاجة لأخذ الآثار الاجتماعية لحركة الإنتاج والتبادل بعين الاعتبار وبما يتلاءم مع متطلبات العدالة في الملكية والتوزيع، ويجنب المجتمعات التفاوت الشديد في تمركز الثروة وفي سبل إدارتها، أي التوصل إلى معادلة تجمع بين مزايا حرية السوق ومكتسبات دولة الرعاية والضمان التي بدأت تتراجع في الغرب مع تغليب الأهداف الاجتماعية على الكسب الاقتصادي المحض.

أما المنبع الآخر للطريق الثالث فمصدره الغرب الرأسمالي في أوروبا وأمريكا، ويكفي إلقاء نظرة على أسماء المشاركين في الندوة التي نظمتها كلية الحقوق في جامعة نيويورك صيف ١٩٩٨، ومن بينهم الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء الإيطالي والبريطاني والهولندي، إلى جانب إسهامات نظرية جديدة لرولاندا رونسون في كتابه «ما بعد الماركسية»، ولسيترثورو صاحب

كتاب «ما بعد الرأسمالية» وغيرهم، لاكتشاف القاسم المشترك الذي يجمع سياسيين ومفكرين من اتجاهات فكرية مختلفة بغية تبادل وطرح الأفكار دعما للجهود الرامية إلى إيجاد حل للمشكلات العالمية المعاصرة، ولعل أبرز ما يميز طروحات المشاركين في الندوة المذكورة هو بروز اتجاه توفيقي صريح يجاور ويجمع ويؤلف بين متغيرات تبدو في ظاهرها متناقضة مثل التوفيق بين الفردية والجماعية، بين القطاع العام والقطاع الخاص، بين الاستقلال الوطني والاعتماد المتبادل، بين الأنا والآخر على الصعيد الحضاري، وبين العلمانية والدين، ثم بين عمومية مقولة الديمقراطية وخصوصيات التطبيق[٣٨]، وعلى رغم تفاؤل بعض الباحثين العرب بهذا النموذج التوفيقي العالمي، باعتبار أن انتصاره يؤدي إلى التسامح الثقافي والنسبية الفكرية والعودة إلى إحياء المجتمع المدني وصولا إلى التوازن بين القيم المادية والقيم الروحية، إلا أنه مازال في مستواه النظري في طور النقاش والتبلور، وهو مرتبط في جانبه العملي بمجتمعات الغرب الأوروبي الأمريكي وأصوات ناخبيه، في حين تتفرد معظم بلدان العالم الثالث بالجمع بين مساوئ النمطين الاشتراكي والرأسمالي. ومع ذلك يبقى المبدأ الموجه لحركة الطريق الثالث، هو مبدأ المسؤولية المشتركة بين الفرد والدولة والمجتمع، مصدرا مهما لاستلهام قيم ومبادىء تبدو صالحة على الصعيد النظري لفتح أفق جديد أمام البشر لإدارة وتنظيم شؤون حياتهم طبقا لتنوع الخصوصيات الحضارية والثقافية التي ينتمون إليها.

ويبقى المغزى الأعمق لأطروحات «الطريق الثالث» ماثلا في الاعتراف الصريح بعجز الايديولوجيات الكبرى المعروفة عن ابتكار نظام اجتماعي يجمع بكفاءة بين مزايا الديمقراطية وضرورات العدالة الاجتماعية، ومؤشرا على قلق معرفي ووجودي من تفرد قطب أو اتجاه أو ثقافة بالتحكم في مصير العالم الذي لا يبقى ولا يغتني إلا بالتنوع والاختلاف.

على صعيد آخر تشكل صيغة التحالف من أجل عالم مسؤول ومتضامن، التي تتبناها مؤسسة «من أجل تقدم الإنسان»[٣٩] وشركاؤها الذين تجاوزوا المئتين من جمعيات ومؤسسات ومراكز بحث وجامعات وشركات وهيئات من القارات الخمس، تشكل بأهدافها وبرامج عملها حضورا مبتكرا لإيجاد الروابط بين تراكم المعارف وتقدم الإنسانية في ميادين عدة من أبرزها: مستقبل الكوكب، مكافحة الإقصاء الاجتماعي، التقنيات والمجتمع وغيرها. وفي توصيف فطن لما يحمله التطور الحالي للمجتمعات وما يصحبه من عجز عن تحويله. تلحظ الوثيقة الأساسية المشكلات الكبرى وتحددها في ازدياد اللامساواة وتدهور البيئة والحروب العرقية والدينية وأزمة الأمم المتحدة والعولمة الجارية على قدم وساق، وهو ما يتكثف بما أسمته الوثيقة بالاختلالات الكبرى التي يواجهها العالم بين الشمال والجنوب، بين الأغنياء والفقراء، بين الرجال والنساء، وأخيرا بين الكائنات البشرية والطبيعة.

وبغض النظر عن نجاعة البرامج والمقترحات المقدمة لتجاوز تلك الاختلالات، ومع التحفظ على بعض الصيغ التي تتصف بالعمومية وعدم التحديد، يبقى مفيدا إدراك أن لا وجود لقدر محتوم في تطور البشر، وان خطورة التهديدات وتعقيد التحديات يجب أن تولد الإرادة والتصميم بدلا من الانكفاء، عبر إشاعة روح المسؤولية الفردية والمجتمعية وعبر احترام تنوع الثقافات وإدراك ما يقع على كاهلنا إزاء الأجيال القادمة وإزاء أولئك الذين يريدون حصر العالم في لعبة المصالح الخاصة، والنفوذ والأسواق.

خاتمة

لا ينطلق الرهان على إمكانية بناء عولمة بديلة من فراغ أو مجرد تمنيات ورغبات عاطفية، بل يتشكل من عناصر وقوى وأفكار تؤسس من منطلقات ومواقع مختلفة ومتكاملة لبناء عولمة أكثر ديمقراطية وأقل إقصاء لحق الشعوب الأخرى في صياغة مصير العالم.

ومع أن المعطيات الحالية لا تسمح بمواجهة العولمة القائمة سياسيا، فالنقيض السياسي للعولمة الليبرالية الغربية غير متوفر حاليا، على رغم توفر الكثير من عناصره بشكل أولي، إلا أن ذلك لا يعفينا كعرب من ضرورة التنسيق والتكامل الإقليمي، فالعربي الأشمل، وصولا إلى بناء صيغ من التعاون والحوار تضم أصحاب المصالح والرؤى المشتركة من بلدان الجنوب، فمن المؤكد أنه لا مكان في عالم اليوم، الذي يزداد تكتلا، للبلدان والأمم الضعيفة.

ويكتسب هذا التوجه مصداقية أكبر على الصعيد الثقافي والرمزي، فمع انفتاح الفضاء الكوني على التدفق المتواصل للمعلومات والصور والرموز، لم يعد بمقدور أي شعب أن ينأى بنفسه عن التفاعل مع الأحداث والتحولات، سواء من موقع المشارك والفاعل والعارف، أو من موقع المتلقي السلبي والمنفعل بما يجري، فقد طاولت التأثيرات الحياة الفكرية والثقافية بما تحتويه من طرائق للعيش أو أنماط للتفكير والسلوك بما يستوجب - برأينا - إعادة النظر بالأفكار والتجارب والنظريات وإخضاعها للنقد والمساءلة، في محاولة لتعزيز الخصوصية الحضارية والثقافية المفتوحة بما تنطوي من قدرة على التفاعل الإيجابي مع متغيرات العصر والتلاؤم مع المستجدات، بعد أن تبين أن الخصوصيات الثقافية المغلقة لا تستطيع بانزوائها وتقوقعها أن تقدم حلا.

وأعتقد أن ثمة تكامل وتفاعل عميق يجمع بين الخصوصيات الثقافية للأمم والشعوب الحية وبين تطلعات المجتمع المدني العالمي، الذي أخذ تأثيره يتنامى وتظهر باستمرار صيغ مبتكرة وجديدة لفعالية أولئك الذين ينتظمون في هيئات ومنظمات وأشكال للعمل والحوار تتجاوز الحدود والانتماءات واللغات، ولا تكف عن التوالد والتشجّر، مقدمة البراهين العملية على قدرة البشر المفتوحة على ابتكار أشكال للتواصل وسبل للحوار انطلاقا من مجتمعاتهم

المحلية وصولا إلى عولمة النضالات الاجتماعية كتعبير عن مجتمعية جديدة في مواجهة نظام عالمي أحادي القطبية[٤٠]. ولعل ما حدث في مدينة «سياتل» الأمريكية مؤخرا من احتجاجات واسعة ومنظمة على انعقاد مؤتمر منظمة التجارة العالمية، يشكل مثالا حيا على قدرة هيئات ومنظمات المجتمع المدني على حشد وتنظيم الناس باستخدام الانترنت وأحدث وسائل التعبئة التي لم تعد حكرا على قوى العولمة. ولا يقل الوجه الاجتماعي الحضاري لفاعلية المجتمع المدني أهمية عن وجهه السياسي فالاهتمام بقضايا الطفولة والمرأة والدفاع عن سلامة البيئة ومستقبل الكوكب، إلى جانب العمل من أجل تخفيف العوز ومواجهة الفقر والمرض، والتطوع لخدمة الفئات الأكثر تهميشا، والتي تواجه تبعات الحروب والكوارث الطبيعية، والذود عن حقوق الإنسان وحرياته على مستوى الأفراد والشعوب، والاهتمام بتنمية القدرات البشرية والارتقاء بكفاءتها ومردوديتها، تشكل مجتمعة عناوين بارزة لجهود ملايين البشر الذين أصبحوا قادرين، وأكثر من ذي قبل، على التواصل والتنسيق وتبادل الخبرات بين منظماتهم وجمعياتهم للوصول إلى قواسم مشتركة وبناء استراتيجيات عمل تتجاوز الحاضر على رغم انهماكها فيه وارتكازها عليه صوب سيناريوهات مستقبلية ممكنة تأخذ بعين الاعتبار مصالح ورغبات الأغلبية عوضا عن إقصاء الأغلبية وتجاهل مصالحها وغاياتها كما يحدث مع العولمة السائدة حتى الآن.

ولعل ما يضفي على صيغة المجتمع المدني العالمي قيمة إضافية انه يراهن على العمل والذكاء الجماعي من طرف، وانه مفتوح على المبادرة الحرة التي يصعب التنبؤ بحجمها ونتائجها فيما يخص الشأن الإنساني العام من طرف آخر، ففي هذا المشهد الكوني الحافل بالمخاطر والاحتمالات، يحتاج الفكر، وأكثر من أي وقت مضى، إلى أقصى درجات التبصر والحكمة، إذا ما أردنا تجنب المصير العبثي أو المأساوي الذي يمكن أن ينتظر العالم في مغامرته المفتوحة على مجاهل المستقبل.



1- صادق جلال العظم: ما هي العولمة؟ الطريق، العدد الرابع، تموز ـ آب، ١٩٩٧.

2- يلتقي حول هذا الموقف العديد من الباحثين: انظر: جلال أمين «العولمة والدولة» المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، شباط / فبراير/ ١٩٨٨. وكذلك: ألفين توفلر: خرائط المستقبل، ترجمة أسعد صقر، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ١٩٨٧.

3- رأفت رضوان: النظام الدولي للمعلومات، سلسلة قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، السنة الثانية، العدد ١٢، نوفمبر ١٩٩٧.

4- حول تأثير العولمة على وظائف الدولة الأمة انظر: Anthony G. mC grew and Paulg. Lewis, global, Politcs: globalization and the nation state, cambridge, 1992.

5- مايكل تشوسادوفسكي: الفقر في نهاية القرن العشرين، ترجمة صفاء روماني، الثقافة العالمية، العدد ٩١، نوفمبر/ديسمبر، ١٩٩٨.

6- Drmcker P. the global ecomomy and the mation state. Foreign Aflairs, 67, 1997 وكذلك انظر إسماعيل صبري عبدالله: الكوكبة، الرأسمالية العالمة في مرحلة ما بعد الإمبريالية، الطريق، العدد ٤، تموز- آب، ١٩٩٧.

7- انظر: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ الصادر عن الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٩.

8- علي حرب: الثقافة والعولمة، الشاهد، العدد ١٥٩، تشرين الثاني ١٩٩٨.

9- سيرج لاتوش: تغريب العالم، ترجمة هاشم صالح، المؤسسة العربية للنشر، الدار البيضاء، ١٩٩٣، ص ١٧٩.

10- محي الدين اللاذقاني: تساؤلات كونية في عالم بلا هوية، كما وردت في دراسة السيد يسين، العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد ١٧، ايلول، سبتمبر، ١٩٩٨، ص ٢٠.

11- UNCTAD:Trade and Development Report, new York and geneva, August, 1997.

12- برهان غليون: العولمة وأوهام المجتمع المعلوماتي، شؤون الأوسط، العدد ٧٧، تشرين الثاني، ١٩٩٨، ص ٥٠.

13- علي حرب، الثقافة والعولمة، مرجع سابق، ٨٧-٨٨.

14- حامد خليل: الثقافة العربية وحوار الحضارات، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السنوي الثالث للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ص١١.

15- هافس بيتر مارتين، هارلد شومان، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، تشرين أول، ١٩٩٨.

16- فخ العولمة، المرجع السابق، ص ٣٧٩.

17- المرجع السابق.

18- أحمد ثابت، العولمة: حدود الاندماج وعوامل الاستبعاد، شؤون الأوسط، العدد ٧٦، تشرين أول، ١٩٩٨، ص ٨٨.

19- سمير حسن، رسلان خضور، مستقبل العولمة، قضايا راهنة، العدد ٦، ١٩٩٨، ص ١٨.

20- جريدة (السفير) العدد: ٨٨. ٨، الخميس ١٩٩٨/٩/٣، ص ١٦.

21- محمد عابد الجابري: المستقبل العربي، عدد ١٩٩٨/٣.

22- انظر تقرير مؤتمر دافوس المضاد، عولمة النضالات الاجتماعية، فهمية شرف الدين، وكذلك النص الحرفي البيان الختامي من أجل (دافوس آخر)، ص ١٣.

23- صراع الحضارات أم حوار الثقافات؟ ندوة القاهرة، ١٠-١٢ مارس/آذار، ١٩٩٧، التقرير الختامي، مجلة النهج، ربيع ١٩٩٧.

24- حامد خليل: الثقافة العربية وحوار الحضارات، مرجع سابق، ص ٣.

25- عبدالإله بلقزيز: في البدء كانت الثقافة، دار افريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٩٨، ص ١٢١.

26- توفيق شومان: الإعلام العربي وتحديات العولمة، الشاهد، العدد ١٥٨، تشرين أول، ١٩٩٨، ص ٧٥.

27- إدوارد لوتاك: الرأسمالية التوربينية، الفائزون والخاسرون في الاقتصاد المعولم، كما ورد في الثقافة والعولمة، علي حرب، مرجع سابق، ص ٨٩.

28- محمد عوض: العولمة: الحياة على كف عفريت، الحياة، العدد ١٣١٤١، الأحد، ٢٨ شباط ١٩٩٩.

29- السيد يسين: العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، قضايا استراتيجية، السنة الثالثة، العدد ١٧ ، ١٩٩٨، ص ٣٠-٣١.

30- مصطفى حجازي: حصار الثقافة بين القنوات الفضائية والدعوة للأصولية، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ١٩٩٨، ص ١٥٧.

31- مصطفى حجازي، حصار الثقافة، المرجع السابق.

32- المرجع السابق، ص ١٤.

33- Samuel P. Huntington: the clashy of civilization, foreign affairs, 1993.

34- يشكل الاحتجاج النتشوي، الهايدغري جذر هذا الموقف الذي يخطه هربرت ماركوز وفالتر بنيامين وهابرماس وتناولية التفككية المعاصرة مع جاك ديدا وآخرين من موقع مختلف.

35- مؤسسة شارل ليوبولد ماير من أجل تقدم الإنسان، لوزان، باريس، ١٩٩٨، ص١٨.

36 صموئيل هنتغتون: الغرب إنه فريد ولكنه ليس كليا جامعا، ترجمة فاضل جتكر، عن مجلة (فورين افرنز) الأمريكية، ت ٢، ك ١، ١٩٩٦.

37- صموئيل هنتغتون: المرجع السابق.

38- السيد يسين، مرجع سابق، ص ٤٣-٤٤.

39- يعود إنشاء هذه المؤسسة لـ شارل ليوبولد ماير (١٧٩١-١٨٨١) الفرنسي الجنسية السويسري الأصل، والذي كان فيلسوفا وعالما كيماويا وباحثا، انشغل بالأعمال الخيرية، واهتم بتنمية ثروته طيلة حياته، وفي نيته تكريسها لخدمة الأعمال ذات الطبيعة العلمية الإنسانية، وذلك ما مكن من إنشاء مؤسسة من أجل تقدم الإنسان عام ١٩٨٢.

40- تشكل هذه الرؤية صلب الدعوة التي وجهها جاك دريدا للرد على النظام العالمي الجديد، انظر: جاك دريدا، أطياف ماركس، ترجمة منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، ١٩٩٦.